تصعيد غير مسبوق بين الجزائر وفرنسا

تاريخ من الشد والجذب يعود إلى الواجهة

صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة

24

الثمن 1200 مليما

صرخة الاطباء الاوروبيين العائدين من غزة

هل بقيت ذرة من الانسانية في اوروبا؟

الجمعة 22 أوت 2025 عدد 742

أمام تفشي الجرائم السيبرانية

الحل في حسن التوعية

6

بعد تتالي الانجازات الطبية الباهرة في تونس:

الطب مجال رائد يهدده شبح هجرة كفاءاته

4

لاخراجها من حالة "الموت السريري"

المؤسسات الصغرى والمتوسطة تحتاج الى اجراءات عاجلة تكون لها بمثابة "قبلة الحياة"

12

الافتتاحية

صابر الحرشاني

أكاذيب تهدد المجتمع

اندفعـــت صفحات التواصل الاجتماعي في الأيام الأخيرة إلى نشر أخبار مثيرة حول ما قيل إنه تورط إحدى المصحات الخاصة في مدينة صفاقس في المتاجرة في الأعضاء البشرية، وقد استقبل الرأي العام هذه الأخبار بذهول وصدمة بينما تسابقت جهات مختلفة إلى التعليق دون انتظار تحقق أو تدقيق.

لقد تحولت الإشاعة حقيقة إلى معضلة متجددة تهدد المجتمع في بنيته العميقة، فهي لا تكتفي بإثارة البلبلة بل تتجاوز ذلك إلى المساس بالأمن العام وبسمعة المؤسسات والأفراد.

وما وقع في الأيام الأخيرة يعكس بدقة هذا الخطر، إذ وجد المواطن نفســـه أمام خبر مفزع يربط بين مؤسســـة صحية خاصة وبين نشاط إجرامي يتعلق بالمتاجرة في الأعضاء البشرية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون وتثير حساسية قصوى لدى الرأي العام لأنها تمس الجسد الإنساني في قدسيته،وبمجرد انتشار الخبر اندفع الكثيرون إلى إعادة نشره دون تفكير، وتناقلته الصفحات بسرعة كبيرة حتى صار موضوعا وطنيا رغم غياب أي دليل أو إعلان رسمي.

إن هذه الواقعة تكشف أن المجتمع لم يطور بعد ثقافة راسخة في التعامل مع الأخبار التي تصدر عبر المنصات المفتوحة، فالمعلومة مهما بلغت خطورتها يمكن أن تنتشر كالنار في الهشـــيم لمجرد أن شخصا ما كتبها أو ادعى أنه مطلع عليها، في حين أن المؤسسات الرسمية والجهات القضائية تحتاج إلى وقت لجمع المعطيات والتثبت قبل إعلان أي موقف، وبين سرعة النشر وبطء التحقيق تتسلل الإشاعة وتبني لنفسها حياة كاملة داخل الفضاء العام.

ويعلم الجميع أن مدينة صفاقس تضم عددا كبيرا من المصحات الخاصة التي تقدم خدمات طبية لآلاف المرضى من تونس وخارجها، وأن ســـمعتها بنيت عبر عقود من العمل ، غير أن إشـــاعة واحدة قادرة على تدمير كل ذلك، فهي تلقي بظلال الشك على كل نشاط طبي وتثير الريبة في نفوس المرضى وعائلاتهم، وتضع الأطباء والممرضين في موضع اتهام جماعي رغم أنهم لم يكونوا طرفا في ما يقال، وهذا يبين أن الإشاعة لا تضر بالجهة المستهدفة فحسب بل تصيب محيطها بأكمله وتضرب ثقة المجتمع في قطاع حساس كالصحة.

ومن الايجابي ان وســـائل الاعلام التزمت الحذر وامتنعت عن إعادة نشر ما تداوله رواد التواصـــل الاجتماعي، لكن الضرر كان قد وقع بالفعل، إذ تحول الخبر إلى حديث الناس في المقاهي والبيوت ووســـائل النقل،ومن هنا يتضح أن الإشـــاعة حين تنطلق لا يمكن السيطرة عليها بسهولة، فهي تملك قوة ذاتية نابعة من طبيعتها المثيرة ومن ميل البشر إلى تصديق ما يثير خوفهم أو فضولهم.

ويستوجب هذا الواقع نقاشا جديا حول حدود الحرية في الفضاء الرقمي، فبين الحق في التعبير والحق في المعلومة الصحيحة مسافة يجب أن تضبطها القوانين والرقابة الذاتية. فإذا تُرك الباب مفتوحا لكل من شاء نشر ما يشاء دون ضابط فإن المجتمع بأكمله يصبح عرضة للانفجار في أي لحظة، لأن الإشاعة قادرة على إثارة فتن خطيرة، ولنا في تجارب السنوات الماضية أدلة كثيرة حين انتشرت أخبار عن اختطاف أطفال أو تسميم مواد غذائية أو انهيار مؤسسات مالية، ثم تبين لاحقا أنها مجرد أكاذيب مصطنعة.

وليس خافيا أن بعض الجهات تســـتعمل الإشاعة كسلاح سياسي أو اقتصادي، فهي وسيلة لتصفية الحسابات أو لضرب مؤسسات بعينها أو لإرباك السلطات. وما حدث مع المصحة في صفاقس قد يكون جزءا من هذا المســـار، إذ لا يستبعد أن يكون وراءه منافســـون أو خصوم أو حتى أطراف أجنبية تسعى إلى تشويه صورة البلاد في الخارج. فمجرد انتشار خبر عن المتاجرة في الأعضاء البشرية كفيل بأن يضع سمعة تونس الطبية موضع تساؤل في محيطها الإقليمي والدولي.

إن خطورة هذه الظاهرة تكمن أيضا في انعكاســـاتها الاجتماعية والنفســـية، فالمواطن الذي يتلقى يوميا سيل الإشاعات يفقد تدريجيا ثقته في المؤسسات الرسمية وفي وسائل الإعلام التقليدية، ويتحول إلى شخص حائر لا يعرف أي مصدر يصدق. وهذا المناخ من الشك والريبة يضعف مناعة المجتمع ويجعله قابلا للتلاعب. فالإشاعة تعمل على ضرب الثقة وهي العمود الفقري لأي استقرار اجتماعي.

ولعل الأدهى من ذلك أن بعض الإشـــاعات تتحول بمرور الوقت إلى ما يشبه الحقيقة في الوعي الجماعي، حتى وإن تم تفنيدها رسميا. فالإنسان يميل إلى الاحتفاظ بما يسمعه أول مرة أكثر مما يحتفظ بالتكذيب اللاحق، وهذا ما يجعل التصدي للإشاعات مهمة معقدة تتطلب استراتيجية متكاملة تشمل الإعلام والتعليم والتشريعات.

ولا يمكن إغفال دور المواطن نفسه في مواجهة هذه الظاهرة، فكما ينقل الإشاعة يمكنه أيضا أن يوقفها عبر الامتناع عن نشر ما لم يثبت، وعبر محاورة من يصدقها أو يروج لها. لكن هذا الدور يحتاج إلى وعي وإلى ثقافة إعلامية رقمية لم تتكرس بعد في بلادنا.

إن حادثة صفاقس الأخيرة يجب أن تكون جرس إنذار يدعو الجميع إلى التحرك، فالمصحات التي شـــعرت بضرر مباشر مطالبة بالدفاع عن ســـمعتها عبر اللجوء إلى القضاء، والسلطات مطالبة بسرعة التوضيح كلما ظهر خبر خطير، ووسائل الإعلام مطالبة بتكثيف جهودها في تدقيق الأخبار قبل نشرها فالأمر لا يتعلق بحرية فردية بل بسلامة مجتمع كامل.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

كاتب عام الجامعة الجهوية لزراعة الطماطم بنابل محمد بن حسن حمد بن حسن لـ"24/24"

تسجيل نقص في الإنتاج بنسبة معتبرة

سماح باشا

أفاد كاتب عام الجامعة الجهوية لزراعة الطماطم المعدة للتحويل بنابل، محمد بن حسن، اليوم في تصريح لمراسلة "24/24" بالجهة بأنّ موسم جني وتحويل الطماطم الذي انطلق يوم 20 جوان الفارط، انتهى بجني حوالي 260 ألف طن أيّ ما يعادل 45 طن في الهكتار، على مساحة جملية تناهز 6 آلاف هكتار.

وأشار بن حسن إلى تسجيل نقص في الإنتاج بنسبة تتراوح بين 30 و40 بالمائة مقارنة بالموسم الفارط، بسبب انتشار مرض الفطريات "المليديو" الذي تفشّى في مساحات كبيرة من صابة الطماطم المعدة للتحويل بمعتمديتيْ الميدة وقربة مما أثر على المردودية.

وأضاف أن الفلاحين عاشوا خلال الموسم الحالي عديد الصعوبات بسبب ارتفاع كلفة الانتاج، وتراكم الديون نتيجة الاقتراض عند بداية الموسم الفلاحي، خاصة وان تكلفة الهكتار الواحد من الطماطم تناهز 15 ألف دينار، إضافة الى إشكالية نقص اليد العاملة وزيادة تكلفتها واعتماد بعض أصحاب وحدات التحويل طرحا عشوائيا يصل إلى 30 بالمائة دون التنصيص عليه في الفاتورة.

وذكر أن الجامعة الجهوية لمنتجي الطماطم تجدد دعوة الفلاحين الى مقاطعة زراعة الطماطم خلال الموسم القادم خاصة أمام تواصل ارتفاع الكلفة وتكاثر الآفات، داعيا إلى عقد حوار وطني لتطوير القطاع الفلاحي وضمان حقوق الفلاح.

وتحدث بن حسن، في سياق متصل، عن الإشكاليات التي يعاني منها الفلاحون المنتجون للفلفل الأحمر المعد للتحويل بسبب الآفات التي أضرت بالإنتاج، وافتقار المشاتل للسلامة والجودة رغم ارتفاع تكلفتها، حيث تتجاوز كلفة انتاج الهكتار 20 ألف دينار، في حين ان سعر قبول وحدات التحويل لا يتجاوز 800 مليم للكغ الواحد.

وأبرز أنّ غياب المعادلة بين السعر المرجعي وكلفة الإنتاج، رافقه هجوم غير مسبوق من الفئران، مما تسبب في خسائر جسيمة وعمّق معاناة الفلاحين.

وجدير بالذكر أنّ مردودية إنتاج الطماطم المعدة للتحويل بولاية نابل، التي تضم نسيجا صناعيّا مهمّا (14 وحدة تحويلية)، قد سجلت خلال السنوات الأخيرة تراجعا لتتراوح بين 30 و40 طنا في الهكتار الواحد، ما قلص من نسبة مساهمة الجهة من الإنتاج الوطني الى حوالي 30 بالمائة بعد ان كانت تساهم بـ65 بالمائة على مساحة قدرت سنة 2017 بـ11 ألف هكتار تراجعت الى حدود 6 آلاف هكتارا خلال الموسم الحالي.

في المستشفى المحلي بدوز

إنقاذ مريض تعرض لجلطة قلبية

نجح فريق من قسم الاستعجالي بالمستشفى المحلي بدوز في إنقاذ مريض، أصيل إحدى قرى معتمدية دوز الجنوبية، تعرض لجلطة قلبية، في تدخل أوّل من نوعه بهذا المستشفى في إطار تنفيذ البرنامج الجهوي للتكفل بالجلطات القلبية ما قبل الإيواء.

وقد شمل التدخل إجراء التدخلات الاولية لانقاذ هذا المريض من خلال اعطائه نوعا من الادوية المخصصة لمعالجة الجلطات القلبية، بالتنسيق مع فريق من قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بقبلي وفريق من قسم الإنعاش الطبي المتنقل، إلى جانب فريق طبي من قسم القلب بالمستشفى الجهوي.

وهذا التدخل الذي يجرى لأول مرة بالمستشفى المحلي بدوز يندرج في إطار تفعيل البرنامج الطموح للتكفل بالجلطات القلبية ما قبل الإيواء والذي يسمح بالتكفل بالمرضى باعتبار خطورة حالتهم ووجوب التدخل السريع لإنقاذ حياتهم.

وسيتم تعميم هذا البرنامج على كافة أقسام الاستعجالي بالخطّ الأول بالجهة الصحية بقبلي، والذي يشمل المستشفيات المحلية بكل من دوز والفوار وسوق الأحد، والمركز الوسيط برجيم معتوق، من خلال تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية بهذه المستشفيات ليقوموا بالتدخلات السريعة التي من شأنها تحسين صحة المريض ومساعدته على تجاوز الخطر في انتظار استكمال التكفل بحالته عبر إجراء عملية قسطرة اثر نقله لاحدى المؤسسات الصحية التي تتوفر بها هذه الخدمة.

ويمكن برنامج وزارة الصحة "نجدة" من التكفل السريع لمرضى الجلطات القلبية وتوجيههم مباشرة لقاعات القسطرة المتوفرة، وتوفير الأدوية المستوجبة لمثل هذه التدخلات حيث يصل ثمن الدواء الذي يعطى للمصاب بالجلطة القلبية حوالي 4 آلاف دينار عن كل حصة.

للتذكير فإن وزارة الصحة وافقت على إحداث قاعة للقسطرة بالمستشفى الجهوي بقبلي بكلفة تقدر بـ 4 ملايين و500 الف دينار،كما أن قسم القلب بالمستشفى شهد تطورا ملحوظا بعد أن اصبح تحت إشراف أستاذ استشفائي جامعي، بما سيمكن في مرحلة لاحقة من التكفل الكامل لمرضى الجلطات القلبية في قبلي دون الاضطرار لنقلهم للمؤسسات الصحية في الولايات المجاورة.

محمد المبروك السلامي

لا تقي من البرد ولا تحمي من الحر

محطات النقل في دقاش في العراء

يواجه مواطنو معتمدية دقاش في ولاية توزر ظروفًا صعبة عند انتظار وسائل النقل العمومي، حيث تنتظرهم محطات بلا مظلات تحميهم من أشعة الشمس الحارقة في الصيف، ولا لوحات إرشادية تنظم مواقف الحافلات، مما يجعلهم عرضة للتعب والمخاطر اليومية. معاناة تعكس إهمالًا يطال بنيتهم التحتية الحيوية، وتطرح تساؤلات حول جدوى جهود التنمية في المنطقة.

تحت حرارة الشمس الحارقة صيفًا، وأمطار الشتاء الباردة، ينتظر مواطنو معتمدية دقاش وسائل النقل في ظروف لا تليق بكرامتهم، حيث يغيب الحد الأدنى من المرافق التي من المفترض أن توفَّر في محطات النقل العمومي.

حيث يعاني متساكنو دقاش من غياب تام لأي تجهيزات أو مرافِق تحفظ كرامة المنتظرين، سواء داخل المعتمدية أو في اتجاه مركز الولاية توزر. ويشمل هذا الغياب أبسط الحاجيات، مثل الواقيات من أشعة الشمس واللوحات الإرشادية التي تحدد مواقع المحطات وتوجّه المواطنين.

ففي ظلّ ارتفاع درجات الحرارة في الجنوب التونسي خلال فصل الصيف، يصبح الوقوف لانتظار وسيلة نقل محنة حقيقية للمواطنين.فكل عمادات المعتمدية لا تحتوي على أي واقيات تحمي من أشعة الشمس أو المطر، ولا حتى لوحات تُبيّن وجود محطات توقف ،حيث يُجبر كبار السن والنساء والتلاميذ والمرضى وغيرهم على الوقوف لساعات أحيانًا تحت لهيب الشمس أو وسط الأتربة والبرد دون أي حماية.

وتزداد هذه المعاناة حدّة في عمادات معتمدية دقاش، وهي: سبع آباروكريز المحاسن و سدادة بوهلال و دغومس، حيث تقلّ وسائل النقل، ويطول زمن الانتظار، وهو ما يدفع الكثيرين إلى اللجوء إلى وسائل نقل غير منتظمة، أو حتى السير على الأقدام لمسافات طويلة، مما يُهدّد سلامتهم الجسدية والنفسية.

الحاجة مُلحّة لتوفير الواقيات وتحديد المحطات وفق شهادات متقاطعة من الأهالي، لا يوجد أي واقٍ شمسي يُذكر في مختلف النقاط التي يُنتظر فيها النقل، بينما يُقدَّر الحدّ الأدنى من الحاجة بما لا يقلّ عن 9 واقيات، موزّعة على 2 لسبع آبار و 3 للمحاسن و 2 لبوهلال و2 لدغومس سيكون أثر هذه الواقيات كبيرًا في تحسين ظروف الانتظار وضمان الحدّ الأدنى من الراحة والكرامة.

نداء عاجل إلى الشركة الجهوية للنقل والسلطات المحلية

يرفع مواطنو معتمدية دقاش أصواتهم لمطالبة إدارة الشركة الجهوية للنقل بقفصة – فرع توزر، وكذلك السلط الجهوية، لتركيز واقيات شمسية ومظلّات تحمي من الحرّ والمطر وإحداث لوحات بيانية واضحة تحدد مواقع المحطات وتنظيم المواقف وضبط توقيت واضح يُعلَن ويُحترم.

المطالب التي يرفعها أهالي دقاش لا تتجاوز حدود البديهيات التي تكفلها القوانين، بل إن توفير مظلة عند محطة نقل هو في الأصل جزء من أدنى شروط البنية التحتية العمومية. فكيف لمواطن أن ينتظر وسيلة نقل بلا ظلّ، بلا علامة، بلا وقت معلوم؟

يأمل الأهالي أن تجد هذه الصرخة صداها لدى الجهات المعنية، وأن تكون بداية لتغيير واقعي يردّ الاعتبار لمواطن الجنوب التونسي، الذي يستحق نقلًا محترمًا، كما يستحق الحياة بكرامة

محمد المبروك السلامي

بعد تتالي الانجازات الطبية الباهرة في تونس:

الطب مجال رائد يهدده شبح هجرة كفاءاته

يعتبر القطاع الطبي في تونس قطاعا رائدا بامتياز،أين يتمّ الإعلان عن تحقيق نجاحات طبية في المستشفيات العمومية التونسية من قبل أطباء تونسيين متكونين في الجامعات التونسية بصفة دورية وعادية، ما جعلها أنموذجا في المنطقة وبلاد مصدرة لكفاءات طبية عرفت في الداخل والخارج.

نجاح 3 عمليات زرع أعضاء من متبرع واحد في تونس

في هذا الإطار، أعلنت وزارة الصحة التونسية في بلاغ لها، الاثنين 24 مارس 2025 عن نجاح طبي جديد يتمثل في 3 عمليات زراعة أعضاء خلال يوم واحد.

وكشف المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء عن نجاح ثلاث عمليات زرع أعضاء تمت مساء السبت 22 مارس 2025، من متبرع في حالة موت دماغي.

ولفتت وزارة الصحة، إلى أن العمليات الدقيقة كللت بالنجاح بفضل جهود الفرق الطبية المميزة بالتنسيق مع المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء، وبدعم من الطواقم الطبية وشبه الطبية بالمستشفى الجامعي الطاهر المعموري بنابل.

وتتمثل تفاصيل عمليات الزرع في زرع قلب بالمستشفى الجامعي الرابطة وزرع كبد بالمستشفى الجامعي المنجي سليم المرسى وزرع كلية بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير بالتعاون مع المستشفى الجامعي شارل نيكول.

هذا الانجاز تكرر يوم 30 جويلية الماضي حيث في يوم واحد، وفي أربعة مستشفيات مختلفة بالعاصمة تونس، نجحت طواقم طبية في إنقاذ حياة أربعة مرضى كانوا يعانون قصوراً حادّاً في أعضاء حيوية، وذلك بفضل التبرع باعضاء شاب متوفى.

فقد أُجريت أربع عمليات زرع متزامنة، استُخرجت فيها الأعضاء من جسد شاب يبلغ من العمر 16 عاماً، كان قد تعرض لحادث سير في ولاية قفصة وأعلنت وفاته دماغياً. في لحظة حزينة ممزوجة بالأمل، قررت عائلة الشاب منح الإذن بالتبرع بقلبه وأعضائه الأخرى، على أمل أن "يواصل قلبه الخفقان في جسد آخر، وأن تضيء أعضاؤه حياة غيره بدل أن تنطفئ في ظلمة القبر"، كما قالت أسرته.

مباشرةً بعد استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بعملية التبرع، تحركت الفرق الطبية في وقت قياسي لنقل الأعضاء إلى أقسام الزرع في المستشفيات الجامعية الكبرى بالعاصمة تونس، وهي مستشفى الرابطة، ومنجي سليم، وشارل نيكول، حيث تم تجهيز المرضى المتطابقين في أسرع وقت ممكن استعداداً لإجراء عمليات الزرع.

تفاصيل هذا اليوم المهم في تاريخ زراعة الأعضاء في تونس، رواها الدكتور جلال الزيادي، المدير العام للمركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء. وأوضح في تصريح اعلامي أن هذه ليست المرة الأولى التي تُجرى فيها عمليات زرع ناجحة من متبرعين متوفين، فقد شهدت مستشفيات تونس سابقاً عمليات مماثلة، غير أن المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء يحرص على توثيق ومشاركة مثل هذه القصص الإنسانية في كل مناسبة، بهدف تحفيز التونسيين على التبرع، وتأكيد أهمية هذا القرار في منح الحياة لمرضى يقضون أحياناً سنوات طويلة على قوائم الانتظار.

إنجازات طبية رائدة: استخدام تقنيتي خزعة الرئة والتقليل بالتبريد

ونجح فريق طبي قبل اسابيع، بالمستشفى الجامعي عبد الرحمان مامي بأريانة، في استخدام تقنيتي خزعة الرئة والتقليل بالتبريد لأول مرة في المستشفيات العمومية التونسية، وتتيح تقنية خزعة الرئة بالتبريد، الحديثة، التي تتم عبر التنظير الداخلي ودون جراحة، أخذ عينات من أنسجة الرئة بأمان ودقة، مع تقليل المضاعفات وتكلفة أقل مقارنة بالجراحة التقليدية.

كما تمكّن نفس الفريق من استخدام تقنية التقليل بالتبريد لأول مرة أيضًا في المستشفيات العمومية، لاستئصال الأورام الرئوية بالتبريد وإزالة تضيقات الشعب الهوائية بنجاح. وقد أدّت العملية إلى تعافي الرئة اليمنى التي لم تكن تتنفس قبل الإجراء. حيث اعتبرت وزارة الصحة أن هذا الإنجاز يؤكد تقدم الخدمات الصحية العمومية في تونس واعتماد تقنيات مبتكرة لخدمة المرضى.

استئصال ورم دماغي بتقنية متطورة

كما أعلنت وزارة الصحة ، تسجيل نجاح طبي جديد في استئصال دقيق لورم دماغي بتقنية متطورة في تونس. وأفادت الوزارة في بلاغ لها أن فريقًا طبيًا بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس، نجح في استئصال ورم دماغي باستخدام المجهر الجراحي وتقنية، ما سمح بتحديد حدود الورم بدقة فائقة، وذلك بقيادة الأستاذ زاهر بودوارة.

وأكدت وزارة الصحة أن "العملية تمت بنجاح، وأن المريض في حالة جيدة، مما يؤكد كفاءة الفرق الطبية التونسية والتطور المستمر للتقنيات الجراحية في البلاد" وفقها.

إجراء أول عملية جراحية بالموجات فوق الصوتية

أيضا، أعلنت وزارة الصحة وفق بلاغ أصدرته في 16 فيفري الماضي عن إنجاز طبي جديد في تونس، يتمثل في إجراء أول عملية جراحية بالموجات فوق الصوتية في تونس لتخفيف الضغط عن العصب المتوسط، بالمستشفى الجامعي شارل نيكول بقسم جراحة العظام. وقالت وزارة الصحة إنّ "العصب المتوسط هو عصب يتحكم في حركة اليد، ويمكن أن يحدث انضغاطه على مستوى المرفق أو اليد وهو مرتبط بالجهاز العصبي"، لافتة إلى أنّ التقنية المستعملة هي "تقنية دقيقة وفعالة، تعتمد هذه المقاربة الحديثة على استخدام الموجات فوق الصوتية لتوجيه التدخل الجراحي في الوقت الفعلي، مما يتيح جراحة دقيقة عبر الجلد دون الحاجة إلى تخدير عام أو إقامة في المستشفى".

واعتبرت الوزارة، أنّ هذا "التقدم الطبي يعزز مكانة تونس في الجراحة الدقيقة، ويشكل هذا الإنجاز نقلة نوعية في جراحة الطرف العلوي في تونس، مع التركيز على تحسين تجربة المريض وضمان تعافٍ أسرع، مما يعزز مكانة الكفاءات الطبية التونسية على المستوى الإقليمي والدولي"، مقدمة "تحية تقدير للفريق الطبي الذي ساهم في هذا التطور داخل القطاع العمومي" وفقها.

استئصال ورم حميد من القلب باستعمال تقنية المنظار

وفي إنجاز سابق، أعلنت وزارة الصحة التونسية، يوم 30 جانفي 2025، عن "إنجاز طبي نوعي في جراحة القلب بالمنظار بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس"، قالت إنّه "يعدّ سابقة هي الأولى من نوعها في تونس والمغرب العربي".

وأشارت وزارة الصحة، إلى أنه نجح فريق طبي بقسم جراحة القلب والشرايين بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس بتاريخ الأربعاء 29 جانفي 2025، في إجراء عملية استئصال ورم حميد في الأذين الأيسر للقلب باستعمال تقنية المنظار وعبر فتحة جانبية صغيرة في الصدر، في "خطوة جديدة تعزز ريادة الفرق الطبية التونسية في مجال جراحة القلب". وأضافت الوزارة بخصوص تفاصيل هذا الإنجاز الطبي، أنّ العملية أُجريت على شيخ يبلغ من العمر 76 عامًا.

هجرة الكفاءات التونسية: نزيف يفقد البلاد ثروتها البشرية

لكن وبالتوازي مع ريادة القطاع ومع مهنية وإشعاع أصحابه، ساهمت الأزمات الإقتصادية والإجتماعية المتتالية التي عرفتها تونس منذ عقود في ظاهرة هجرة الكفاءات، وهي ظاهرة تعود بالأساس إلى تدني مستوى الأجوروالمشاكل أخرى يواجهها الطبيب التونسي، ما دفعت نسبة كبيرة للهجرة باحثين عن ظروف لأنسب لممارسة مهنتهم وضمان حياتهم ومستقبلهم المهني.

وفي هذا الإطار، أفادت الوكالة التونسية للتعاون الفني بأنّ عدد المنتدبين من قبلها بلغ 2935 منتدبا خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى غاية 30 سبتمبر 2024.

وأوضحت الوكالة، في نشرية لها حول نتائج التعاون الفني خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024، أنه تم ذلك من خلال 102 عرضًا صادرًا عن مؤسسات بالخارج لانتداب كفاءات تونسية وإجراء 25 مقابلة انتداب، منها 15 حضوريًا بمقر الوكالة و5 عن بعد و5 اختبارات تطبيقية.

الصحة القطاع الأول المصدر للكفاءات التونسية

وقالت الوكالة التونسية للتعاون الفني إنه بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد تصدر قطاع الصحة قائمة الانتدابات بـ 1022 إطارًا طبيًا وشبه طبي، ما يعادل 35% من مجموع الانتدابات. وأكدت وكالة التعاون الفني، تصدر قطاع الصحة قائمة الانتدابات بـ 1022 إطارًا طبيًا وشبه طبي، ما يعادل 35% من مجموع الانتدابات يليه قطاع التعليم بـ 757 منتدبًا.

مصاعب ومتاعب

في تصريحات اعلامية لها اكدت ريم غشام، رئيسة عمادة الأطباء التونسيين إن هناك دراسة بشأن هذا الموضوع أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية في مارس 2024. وأظهرت الدراسة إمكانية عودة المهاجرين "إذا أصلحنا بعض المسائل في المنظومة" الداخلية في تونس. وأضافت غشام "80 بالمئة من الأطباء التونسيين في الخارج عبروا عن إرادتهم في العودة، إذا تم الإصلاح. وبين 2017 و2021 هاجر نحو 3300 طبيب". وتابعت: "منذ 2022 إلى اليوم، غادر 3000 طبيب آخرين، وكل سنة يهاجر نحو ألف طبيب، منهم أطباء تخرجوا حديثا وأطباء متخرجون منذ سنوات ويعملون في القطاع العام والخاص". وأوضحت أن أطباء تراوح أعمارهم بين 50 و60 سنة قرروا المغادرة إلى دول عربية بحثا عن أجور مجزية. وقالت غشام: "ان الاجور في تونس ليست هي نفسها في الخارج. والأطباء يفكرون في مستقبل أبنائهم ويريدون تدريس أبنائهم في الخارج في المراحل العليا". وأضافت: "في المغرب تقلص عدد الأطباء المغادرين إلى الخارج لأنهم ضاعفوا الاجور، وهناك أطباء تونسيون يذهبون الآن إلى المغرب".

أما رئيس المنظمة التونسية للأطباء الشبان وجيه ذُكَّار فأكد أن "عددا كبيرا من الأطباء الشبان يغادرون قبل بداية الحياة المهنية في تونس، ورغم أنهم لم ينهوا آخر سنة في الاختصاص الطبي، يغادرون مباشرة إلى ألمانيا اوفرنسا". وأضاف "هذا نتيجة معادلة غير متكافئة في مستوى الحياة بين ما كان الأطباء ينتظرونه، وما يتحصلون عليه من أجور، فهم يعتبرون أنهم يستحقون أكثر من ذلك بعد الجهود الكبيرة التي بذلوها في التحصيل العلمي". وتابع ذُكَّار: "الطبيب الداخلي يتلقى أجرا بـ1300 دينار ، وبعد 5 سنوات اختصاص يتحصل على 1850 دينارا شهريا". وأشار إلى أن "أجور الساعات الإضافية بين 1 و3 دنانير وهناك 23 مستشفى من أصل 46 لا تدفع مقابلا ماليا للساعات الإضافية، وعندئذ نفهم سبب الهجرة الكثيفة للأطباء". ووفق ذُكَّار: "يتسبب اختلال التوازن بين الجهد المبذول والأجر المقبوض وظروف العمل في المستشفيات وغياب الحماية الأمنية في رغبة كبيرة في هجرة الأطباء". وزاد: "في فرنسا، تضاعف عدد الأطباء المهاجرين الذين تنتدبهم من عام 2019 إلى الآن، حيث تم استقطاب 80 طبيبا لقسم الطوارئ عام 2019، وفي 2023 تم استقطاب 160 طبيبا، وفي العام الجاري استقطبت فرنسا 250 طبيبا بنسبة 50 بالمئة من الأطباء الناجحين التونسيين".

أي حلول لوقف النزيف؟

اكد رئيس المنظمة التونسية للأطباء الشبان وجيه ذُكَّار ان الأطباء الشبان يقترحون حلولا للحد من هجرة الأطباء، تتمثل في محورين؛ الأول هو تحسين الأجور وظروف العمل". أما المحور الثاني، وفق ذُكَّار، فهو "إقناع الأطباء في الخارج بالعودة إلى تونس، وتجاوز شرط الانتماء لنقابة بلد واحد الذي تفرضه تونس". وأضاف: "نقترح الهجرة الدائرية، أي أن الطبيب يسجل في عمادة الأطباء في تونس ويمكن أن يمارس الطب في بلد آخر لوقت معين في العام".

وبحسب ذُكَّار: "75 بالمئة من الأطباء في الخارج عبروا عن رغبتهم في العودة بانتماء مشترك بين عمادتين في تونس وفي الخارج، ونقترح أن يعملوا في تونس مع الحفاظ على الحق في العمل في الخارج لمدة 3 أشهر، وهذا يكون محل تفاوض بين تونس ودول أخرى". وأشار رئيس المنظمة إلى "إشكالية معادلة شهادات الاختصاص من الخارج وقبولها في تونس، حيث يوجد رؤساء أقسام طبية في الخارج، ولكن عند العودة بعد 20 سنة خبرة، يفرض عليهم قانون معادلة الشهادات لعام 2023 العودة للعمل كمتدربين لمدة سنتين يتحصلون خلالها على 1300 دينار، وهذا لا يمكن أن يقبله أحد". وأوضح ذُكَّار أن هناك بوادر وصول إلى حل لهذه الإشكالية مع وزير الصحة الجديد مصطفى الفرجاني، دون الخوض في تفاصيل ذلك.

بعد استكمال تداول المجالس

قريبا الشروع في بلورة مخطط التنمية

صابر الحرشاني

يتواصل مسار إعداد مخطط التنمية للفترة 2026-2030 بعد أشهر من المداولات التي انطلقت من القاعدة المحلية وصعدت تدريجيا إلى الجهات ثم الأقاليم، ويبلغ مرحلته الأخيرة قبل صياغة المشروع النهائي الذي سيعرض مطلع السنة المقبلة على مصادقة الغرفتين التشريعيتين.

ويعمل مجلس الأقاليم منذ أسابيع على تداول المقترحات الواردة من الجهات وصياغة رؤية إقليمية موحدة تجمع بين خصوصيات كل ولاية وإمكاناتها وبين الأهداف الوطنية العامة.

مرحلة التأليف الثالثة

ويبحث ممثلو هذه المجالس في سبل التوفيق بين الأولويات المحلية المتعددة حتى يضمنوا إدراجها في التقرير التأليفي الذي سترفعه الوزارة المعنية قريبا، وقد خصص وزير الاقتصاد والتخطيط سمير عبد الحفيظ مؤخرا ملتقى وطنيا لمرافقة هذه المجالس وتقديم الدعم الفني لها عبر الحوار مع الوزارات والهياكل العمومية بما يسمح بصياغة متناسقة للمخطط.

وتؤكد وزارة الاقتصاد والتخطيط أن عملها لا يقتصر على جمع المخرجات فحسب بل يمتد إلى تدقيق الأولويات وضبط السياسات العامة وترتيب البرامج والمشاريع بما يتلاءم مع الإمكانيات، وستتولى الوزارة لاحقا بلورة النسخة النهائية التي تعرض على مجلس الوزراء ثم على المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، وذلك في أفق ديسمبر المقبل كما نص المنشور الحكومي الصادر في الثاني والعشرين من أفريل الماضي، وهو منشور حدد آجال إعداد المخطط بثمانية أشهر منذ صدوره.

رهان على اصلاح مرتقبة

ويطرح المخطط الجديد رهانات عديدة تتجاوز الجوانب التقنية إلى خيارات استراتيجية كبرى، إذ يسعى إلى تحقيق نقلة نوعية في مستوى العيش عبر ضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية وإعادة توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافا، كما يراهن على معالجة التفاوت بين الجهات وعلى توسيع قاعدة النمو من خلال الاستثمار في الطاقات المحلية والجهوية، ويدعو إلى تسريع نسق الإصلاحات الاقتصادية حتى يستعيد الاقتصاد الوطني قدرته على النمو واندماجه في سلاسل القيمة العالمية.

ويستند هذا المخطط إلى مقاربة جديدة تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، حيث بدأ المسار بتشخيص الوضع التنموي على مستوى المعتمديات وتقديم مقترحات المشاريع من قبل المجالس المحلية، ثم تداولت المجالس الجهوية تلك التقارير وأعادت ترتيبها قبل أن تحيلها على المجالس الإقليمية، وقد التزم هذا المسار بتوسيع المشاركة في صياغة القرار التنموي حتى لا يبقى حكرا على المركز مثلما كان الحال في الماضي.

رهانات اجتماعية و اقتصادية

ويحمل الجانب الاجتماعي من المخطط رهانات كبرى، إذ يتطلع إلى تطوير المنظومة التربوية وتحسين جودة التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي حتى يدعم رأس المال البشري، كما يسعى إلى إصلاح المنظومة الصحية وتوسيعها حتى تشمل جميع المواطنين بصفة عادلة، ويضع الشباب في قلب اهتماماته عبر تمكينه من فرص الشغل اللائق ودعمه في بعث المبادرات، ويريد أن يعزز الثقافة الوطنية ويجعلها رافدا للإشعاع الحضاري.

ويرتبط المخطط أيضا بأهداف الإدماج الاجتماعي حيث يسعى إلى الإحاطة بالفئات الهشة والعناية بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوق المرأة وتعزيز مكانتها، ويعمل على ترسيخ المساواة بين الجنسين ويطمح إلى توسيع التغطية الاجتماعية وتحسين الحماية الموجهة إلى العمال، وهو ما يعكس حرص الدولة على المحافظة على البعد الاجتماعي لسياساتها رغم ضغوط الوضع المالي.

أما على الصعيد الاقتصادي فيتعلق الرهان الأساسي باستعادة نسق النمو عبر تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته، ويتطلب ذلك مراجعة التشريعات وتسهيل المبادرة الخاصة وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي في إطار شراكة أوثق بين القطاعين العام والخاص، كما يسعى إلى استغلال الميزات التفاضلية التي تتوزع على الجهات حتى يتحول كل إقليم إلى قطب اقتصادي قادر على خلق مواطن شغل وتنمية صادراته.

وينتظر أن يولي المخطط عناية خاصة بالمناطق الحدودية والأقل نموا، حيث يخطط إلى تحسين البنية التحتية وتطوير المعابر وبعث مناطق لوجستية وفتح آفاق للتعاون مع دول الجوار والفضاءات الإفريقية، كما يسعى إلى تحسين ظروف العيش في الأحياء الشعبية والمناطق الريفية عبر توفير الخدمات الأساسية وحوكمة التوسع العمراني، ويضع على عاتق المجالس المحلية والجهوية مسؤولية أكبر في اقتراح المشاريع وتنفيذها بما يكرس اللامركزية ويعزز قدراتها.

و يعود تاريخ المخططات التنموية في تونس إلى بداية الستينات حين شرعت الدولة سنة 1962 في أول مخطط ثلاثي، ثم تواصلت التجربة مع المخططات الرباعية والخماسية وصولا إلى 2011، وبعد الثورة تغيرت المقاربة نحو ميزانيات سنوية ذات بعد تشاركي قصير المدى، لكن تعقد التحديات الراهنة أعاد إحياء فكرة المخططات المتوسطة المدى بما يسمح بوضع رؤية متناسقة وتعبئة الموارد على مدى أطول.

و يعول الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون على هذا المخطط لتحقيق انطلاقة جديدة تعيد الثقة بين المواطن والدولة وتفتح آفاقا أوسع للاستثمار، فالتونسيون ينتظرون تحسين الخدمات العمومية وتوفير الشغل بينما يطمح المستثمرون إلى بيئة أكثر استقرارا وجاذبية، أما الحكومة فترى في هذا المخطط فرصة لترجمة الشعارات إلى برامج فعلية تعزز موقع تونس إقليميا ودوليا.

وفي ظل ضغوط التوازنات المالية يحتاج تنفيذ مخطط تنمية طموح الى تكاثف كل الجهود و البحث على التمويلات الضرورية في انتظار الشكل النهائي للنسخة الاولية للمخطط التي ستعدها وزارة الاقتصاد و التخطيط.

أمام تفشي الجرائم السيبرانية
الحل في حسن التوعية

صابر الحرشاني

مع الانتشار غير المحدود للانترنات اصبح الفضاء الالكتروني بيئة خصبة لارتكاب جرائم متعددة تقوم على التحيل و القرصنة و السطو ما يضاعف الحاجة الى التوعية الى جانب الردع.

و بحسب الارقام الرسمية فإن عدد الجرائم الالكترونية خلال العام المنقضي ناهز الـ20 ألف وسجل الرقم ارتفاع بنسبة 10 بالمائة مقارنة بسنة 2023 وذلك بسبب انفتاح المؤسسة الاقتصادية على الانترنيت وأنظمة الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.

و أدى انتشار شبكات الانترنت وأنظمة الاتصال وأجهزة الكمبيوتر الى ظهور ما يعرف بالجرائم الالكترونية او السيبرانية وقد تم مؤخرا اصدار بطاقات ايداع بالسجن ضد تلميذ رسب في اختبار باكالوريا 2025 لكنه يشتبه في كونه اخترق منظومة اعلامية تربوية تخص الاعداد و تلاعب ببيانات تهم 12 تلميذا.

و تحذر وكالة الامن السيبرني بشكل متواتر من حيلات تصيد يقع ضحايا العديد من المواطنين الذين قد لا يجدون من طريقة لاسترجاع حقوقهم نظرا لخضوعهم الى عمليات تحيل معقدة و مركبة و متشابكة.

شبكات منظمة

وتنجح وحدات الأمن في الكشف عن شبكات منظمة تمتهن هذه الأفعال وتستغل ضعف الثقافة الرقمية لدى فئات واسعة من المواطنين، إذ تتعقب العناصر المشبوهة عبر مسارات مالية معقدة وتفكك خيوط عمليات متشعبة تمتد عبر عدة دول.

وتبين التحقيقات أن بعض هذه الشبكات تدير مراكز نداء غير مرخصة تستعمل كغطاء للحصول على بيانات حساسة من ضحايا أجانب ثم توظفها في سحب الأموال وتحويلها عبر وسطاء مقابل عمولات بسيطة.

ويكشف حجز الحواسيب والمعدات الرقمية عن حجم النشاط المحترف لهذه المجموعات التي توظف البرمجيات الخبيثة وتقنيات الهندسة الاجتماعية لاستدراج الأفراد وإقناعهم بالكشف عن معطياتهم الخاصة.

ويعتمد بعض المجرمين على انتحال هويات شخصيات معروفة أو أقارب مزعومين للتواصل مع الضحايا عبر منصات مثل واتساب أو فيسبوك، حيث يطلبون مساعدات مالية عاجلة أو يدّعون أنهم يملكون فرصا مغرية للاستثمار أو العمل، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خسائر مالية جسيمة وضياع بيانات شخصية يصعب استرجاعها. وتؤكد التقارير أن عددا متزايدا من الشباب التونسي أصبح عرضة لمثل هذه الأساليب بحكم قلة الوعي بخطورة مشاركة المعلومات أو الضغط العاطفي الذي تمارسه الرسائل المضللة.

وتتسع دائرة الجرائم السيبرانية لتشمل الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، إذ تتعامل الجهات الأمنية والقضائية مع قضايا تورط فيها أفراد أو شبكات تستهدف القاصرين من خلال إغوائهم وإقحامهم في أنشطة إباحية يتم تصويرها وتبادلها مقابل مبالغ مالية أو بهدف الابتزاز.

وتشكل هذه الجرائم تهديدا مزدوجا للأمن المجتمعي وللنفسية الفردية، وتفرض على العائلات متابعة سلوك أبنائها الرقمي وتوجيههم نحو الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.

كما تمثل قرصنة الملكية الفكرية وإنتاج النسخ المقلدة من البرمجيات أو الأعمال الرقمية أحد أبرز أشكال الانتهاك الذي يلحق الضرر بالمبدعين ويضعف سوق الابتكار.

وتتعمد بعض الأطراف إعادة نشر أو بيع منتجات رقمية دون إذن أصحابها، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الرقمي الوطني ويخلق مناخا غير آمن للمستثمرين في مجالات التكنولوجيا والإعلام.

ويبرز ضمن هذا السياق خطر التلاعب بالبطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية، حيث يتم نسخ أو تزوير هذه الوسائل واستعمالها في عمليات شراء أو سحب غير قانونية، وهو ما يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى تطوير أنظمة مراقبة أكثر دقة وقدرة على التعرف السريع على الأنشطة المشبوهة. ويشير خبراء الأمن الرقمي إلى أن عمليات التزوير هذه غالبا ما تنفذ عبر شبكات إجرامية عابرة للحدود، مما يصعّب مهمة تتبعها ويجعل التعاون الدولي أمرا ضروريا.

ضرورة نشر الثقافة الرقمية

وتطرح هذه التحديات المتنامية سؤالا جوهريا حول سبل التصدي الفعال للجرائم السيبرانية، حيث لا يكفي الاعتماد على الردع القانوني فقط، بل يستوجب الأمر نشر ثقافة رقمية واسعة النطاق تشمل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين المهني والمجتمع المدني. وتعمل بعض الجمعيات على تنظيم ورشات للتوعية تستهدف فئات عمرية مختلفة وتشرح بأسلوب مبسط طرق الحماية من الاحتيال الرقمي وأهمية التثبت قبل مشاركة أي بيانات شخصية على الشبكة.

وتلعب وسائل الإعلام دورا محوريا في هذا المجال من خلال تقديم محتوى تحسيسي يعرض أمثلة واقعية لضحايا هذه الجرائم ويوضح الخطوات التي كان يمكن اتخاذها لتفاديها، مما يسهم في خلق وعي جماعي يحد من فرص نجاح المخططات الإجرامية، ويعزز هذا الوعي قدرة الأفراد على رصد المؤشرات المبكرة لعمليات الاحتيال مثل الروابط المشبوهة أو الرسائل التي تطلب معلومات مالية بشكل عاجل.

ويشدد الخبراء على أن الوقاية تبدأ من المستعمل نفسه، فكل فرد يتحمل جزءا من المسؤولية في حماية بياناته من خلال اتباع ممارسات بسيطة مثل استعمال كلمات مرور قوية وتغييرها دوريا، وتجنب الدخول إلى المواقع غير الموثوقة، والحرص على تحديث البرامج والأجهزة بشكل مستمر. كما يعد التثبت من هوية المتصل أو المرسل قبل الاستجابة لأي طلب أمرا أساسيا لتجنب الوقوع في الفخ.

ويؤكد المختصون أن التطور التكنولوجي، رغم ما يحمله من فرص للنمو والابتكار، يفتح الباب أمام أشكال جديدة من المخاطر، مما يفرض على الدول والمجتمعات أن تبقى يقظة وأن تستثمر في بناء قدرات دفاعية قادرة على مجاراة سرعة الابتكار لدى المهاجمين.

تحت مجهر"24/ 24"
العنف اللفظي والتنمر الرقمي:

حين تتحول الشخصية الافتراضية إلى قناع للعنف

اعداد : مفيدة عياري

في زمنٍ تتسارع فيه وتيرة التحولات الرقمية، حيث تصبح الشاشات مرآتنا الاجتماعية الجديدة، تتزايد التحديات المتعلقة بكيفية التعامل مع هذه المساحات الافتراضية. من بين هذه التحديات تبرز ظاهرة العنف اللفظي والتنمر الرقمي، اللذان باتا يشكلان تهديدًا متزايدًا على مستوى الأفراد والمجتمعات. فعلى الرغم من أن هذه الأفعال تحدث في فضاء افتراضي، فإن تأثيراتها على الضحايا حقيقية، وعواقبها قد تكون مأساوية. هذه الظاهرة تُظهر كيف يمكن لتلك المنصات الرقمية التي يفترض بها أن تكون وسيلة للتواصل والتعبير أن تتحول إلى ساحة صراع نفسي واجتماعي، تحمل في طياتها أسئلة جوهرية عن طبيعة الإنسان عندما يختبئ خلف "شخصية افتراضية" .

الشخصية الافتراضية: من التحرر إلى العنف

من الخصائص الأساسية للعصر الرقمي هو أن الأفراد يمكنهم بناء شخصياتهم الرقمية بعيدًا عن الرقابة المباشرة للمجتمع. فعلى الإنترنت، تصبح الشخصيات الافتراضية هي الميدان الذي يمكن للفرد فيه أن يظهر بما يشاء، بعيدًا عن القيود الاجتماعية التي تمليها الحياة الواقعية. هذه البيئة توفر للأفراد درجة من الحرية والتعبير عن الذات لم تكن ممكنة في العوالم التقليدية. لكن هذه الحريات، التي كانت في البداية تُمثل مساحة من التحرر، أصبحت تُستخدم في بعض الحالات للتعبير عن العدوانية والعنف اللفظي.

الإنترنت يتيح للأفراد أن يتحرروا من الرقابة المجتمعية، فيسقط القناع الاجتماعي الذي يرتديه الشخص في حياته اليومية. غياب القوانين أو القيود الواضحة يتيح للبعض التصرف بما يعكس النزعات العدوانية التي كانوا يخفونها في حياتهم الواقعية. في غياب الأبعاد الإنسانية التي تتحكم في سلوك الإنسان في العالم الحقيقي، يصبح الفرد أكثر جرأة في التعبير عن آرائه وأحيانًا أكثر عدوانية، لأنه يشعر أنه في مأمن من المحاسبة أو العواقب. هكذا تُصبح الشخصية الافتراضية وسيلة لتفريغ المشاعر السلبية، وتظهر شخصية مغايرة، قد تكون أكثر قسوة وابتعادًا عن القيم الإنسانية.

التنمر الرقمي: آلية دفاع نفسي أم تجسيد لصراعات داخلية؟

إذا نظرنا إلى الظاهرة من زاوية نفسية، يمكننا أن نعتبر التنمر الرقمي بمثابة آلية دفاعية يستخدمها الأفراد لتفريغ مشاعرهم السلبية أو الإحباطات التي يعانون منها في حياتهم اليومية. المتنمر الرقمي، في كثير من الحالات، يكون شخصًا يعاني من مشاكل نفسية أو اجتماعية تجعله يشعر بالنقص أو الإحباط. وعندما لا يجد منفذًا للتعبير عن هذه المشاعر في حياته الواقعية، فإنه يتوجه إلى الفضاء الافتراضي لمهاجمة الآخرين والتنفيس عن مشاعره السلبية.

وفقًا للعديد من الدراسات النفسية، يُعتبر التنمر الرقمي نوعًا من "الإسقاط". فهذا السلوك العدواني لا يستهدف الضحية بذاتها، بل هو تعبير عن الفشل الشخصي والضعف الداخلي للمتنمر. إنه هجوم على صورة الذات التي يحملها هذا الشخص، وهو محاولة للتغطية على الإحساس بالعجز أو الفشل. إذ يصبح التنمر بمثابة منفذ نفسي للفرد الذي يشعر بأنه لا يملك القدرة على التأثير في واقعه، فيعوض عن ذلك بالهجوم على الآخرين في الفضاء الافتراضي.

مجتمع رقمي بلا ضوابط

الظاهرة لا تقتصر على سلوكيات الأفراد فقط، بل تتداخل مع سياق اجتماعي أوسع. ففي المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، مثل البطالة أو التهميش الاجتماعي، يمكن أن تصبح الشبكات الاجتماعية ساحة للتنفيس عن الغضب الجماعي. حيث تتحول هذه المنصات من مكان للتواصل إلى فضاء لخلق بيئة عدوانية تشجّع على التنمر والتعنيف. في هذه الأوضاع، يتحول الاختلاف في الرأي أو الشكل أو الفكر إلى مبرر للسب والشتم والتشهير، مما يعمق الهوة بين الأفراد ويزيد من شعورهم بالغربة والانعزال.

التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة يُظهر أن التنمر الرقمي يمكن أن يكون تعبيرًا عن نوع من "العنف الطبقي أو الرمزي". ففي المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية أو اجتماعية، يصبح الهجوم على الأفراد الذين يُعتبرون مختلفين أو ناجحين بمثابة وسيلة لتفريغ مشاعر الغضب الاجتماعي. هذه الظاهرة يمكن أن تكون موجهة ضد الأشخاص الذين يبرزون من خلال نجاحاتهم أو أفكارهم المغايرة، فيتحول التنمر إلى أداة لتعزيز الإحساس بالتماثل المجتمعي.

ضحايا في صمت... وآلام حقيقية

على الرغم من أن التنمر الرقمي يتم في بيئة افتراضية، إلا أن تأثيراته الواقعية على الأفراد لا يمكن إنكارها. فقد أظهرت الدراسات أن العديد من المراهقين الذين يتعرضون للتنمر الرقمي يعانون من الاكتئاب، ويظهرون علامات العزلة الاجتماعية، بينما تصاب النساء بالتشهير أو الابتزاز الإلكتروني. في بعض الحالات، يُسجل تعرض الأطفال للاعتداءات النفسية التي تؤثر على أدائهم الدراسي وحياتهم الاجتماعية.

هذه الأفعال، التي قد تبدأ أحيانًا بتعليق ساخر أو صورة مشوهة على وسائل التواصل، تؤدي إلى معاناة نفسية حقيقية، وقد تنتهي بمآسي مثل الانتحار أو الانعزال التام عن المجتمع. إن الواقع القاسي الذي يعاني منه الضحايا يجعل من التنمر الرقمي ظاهرة تحتاج إلى التوعية والمواجهة بشكل عاجل.

مواطنة رقمية مسؤولة: ما العمل؟

لمكافحة هذه الظاهرة، لا يمكن الاكتفاء بالبلاغات الأمنية أو حظر الحسابات. يجب أن تتبنى المجتمعات تشريعات واضحة لحماية الضحايا وتجرّم التنمر الرقمي. علاوة على ذلك، يجب تضمين برامج توعية وتربية رقمية في المدارس والمعاهد، لتعليم الأفراد كيفية التعامل مع الإنترنت بشكل آمن ومسؤول. كما ينبغي أن تعمل منصات التواصل الاجتماعي على تطوير أدوات وقائية واستباقية للكشف عن المحتوى العنيف أو المسيء والتصدي له قبل أن يتفاقم.

من المهم أيضًا تشجيع الأفراد على احترام الآخر في الفضاء الرقمي، وتعزيز ثقافة المواطنة الرقمية التي تقوم على احترام التنوع وحقوق الآخرين. فالإنترنت ليس مكانًا خارجيًا عن الحياة اليومية، بل هو امتداد لها، ولهذا فإن تصرفاتنا في هذا الفضاء يجب أن تكون مسؤولة.

حنايا زغوان

"أهرامات" تونس المنسية ومفخرة الهندسة الرومانية

محمد الدريدي

من قلب ولايـــة زغوان، وعلى امتداد أكثر من 130 كيلومـــترًا، تمتد واحدة من أعظم المعجزات الهندســـية التي عرفتهـــا تونس في تاريخهـــا القديم: الحنايا الرومانية. هذه المنشأة المائية الضخمة، التي شُيدت في القرن الثاني للميلاد، ليست مجرد قناة لنقل المياه، بل هي شـــاهد على عبقرية الإنسان، وعلى قدرة الحضـــارات القديمة على تطويع الطبيعة لخدمة الإنسان.

منبع الحياة جبل زغوان ومعبد المياه

تبدأ قصـــة الحنايا من جبل زغوان، حيث ينبـــع ماء عذب، جـــذب انتباه الإمبراطـــور الرومانـــي أدريانوس في الفترة الممتدة بين 117 و138 ميلاديًا. أعجب الإمبراطـــور بجودة المياه، وأمر بإنشاء شـــبكة مائية تنقل هذا الكنز الطبيعي من زغوان إلى مدينة قرطاج، التي كانت آنذاك مركز الحكم الروماني في شـــمال إفريقيا، بعد أن عانت من خمس سنوات من الجفاف القاسي.

و في سفح الجبل، شُيّد معبد المياه، وهـــو معلم دينـــي وهنـــدسي في آن واحد، يرمز إلى قدسية الماء في الثقافة الرومانية، ويشـــكل نقطة الانطلاق لهذه الشبكة المائية العجيبة.

عبقرية البناء الحنايا كأعجوبة هندسية

الحنايـــا، أو "القناطـــر المائيـــة"، هي جســـور معلقة تعلوها ســـواقي مغطـــاة، تمتد فوق أقـــواس وأعمدة شُيدت من صخور صلبة. يبلغ طولها الإجمالي حوالي 132 كيلومترًا، وتربط بين زغوان وقرطـــاج، مرورًا بمناطق مثـــل المحمدية، بـــاردو، وادي الليل، وصنهاجة.

و ما يثير الإعجاب في هذه المنشـــأة هو دقة الميلان الذي اعتمده المهندسون الرومان، والذي لا يتجاوز 0.29 درجة، ما ســـمح بتدفق المياه بشكل سلس دون عنـــف أو انقطاع. هـــذا الميلان الدقيـــق، الذي حافظ على اســـتقرار المياه لأكثـــر من 1800 ســـنة، جعل المؤرخين يعتبرون الحنايا أكبر مركب هيدروليكي روماني في التاريخ.

و حتى العلامة التونسي عبد الرحمن بن خلدون، في كتابه الشهير "المقدمة"، تحدث عن قوة بنـــاء الحنايا، قائلاً: "احتـــاج أهل مدينة تونـــس انتخاب الحجارة لبنائهم واســـتجاد الصناع حجارة تلك الحنايا، فتراهم يحاولون هدمها لأيام عديدة فلا يسقط الصغير من جدرانهـــا إلا بعد عصـــب الريق وتجتمع له المحافل."

و هذه الشـــهادة التاريخية تؤكد أن الحنايا لـــم تكن مجرد مشروع مائي، بل كانت أيضًا تحفة معمارية، صمدت أمام الزمن، والزلازل، وحتى محاولات الهدم المتكررة.

شبكة العيون: من عين نافا إلى عين جور

و لـــم يقتصر المـــشروع على عين واحدة، بل شـــمل عدة منابع مائية، منهـــا عين نافا (عين زغـــوان) ، عين عياد، عين بن سعيدان ،عين زيقا ،عين جور بمنطقة جبـــل الفحص و عين بوسعدية في جبل برقو

كل هذه العيـــون تلتقي في منطقة مقرن، حيث تبدأ الحنايا في الانبساط، ثم ترتفع تدريجيًا لتصل إلى قرطاج، في مشهد هندسي مذهل.

احتفال إمبراطوري في افتتاح الحنايا

اكتملت أشـــغال الحنايا سنة 166 ميلاديًا، في نفس الفترة التي انتهى فيها بناء حمامـــات أنطونيوس بقرطاج. وقد اســـتُقبلت مياه زغوان وســـط احتفالات ضخمة، امتدت لأســـابيع، بأمر من الإمبراطور، في مشـــهد يخلّد انتصار الإنسان على الجفاف، ويحتفي بعبقرية الهندسة الرومانية.

و لكن كما هو الحـــال في كثير من الحضارات، لـــم تســـلم الحنايا من الصراعات. فقد دُمـــرت أجزاء كبيرة منهـــا خـــلال الاقتتـــال الداخلي بين الرومان، مـــا أدى إلى توقف المشروع جزئيًا، وترك أجزاء منه في حالة خراب.

إحياء الحنايا: المستنصر بالله الحفصي

في القرن الثالـــث عشر، خلال حكم الخليفـــة الحفصي المســـتنصر بالله، تقـــرر ترميم الحنايا وإعـــادة الحياة إليها. أُضيفت حنايـــا جديدة لتزويد مدينة تونس بالمـــاء الصالح للشرب، وسقي منتزهات رأس الطابية، جنان أريانة، وحدائق جامع الزيتونة.

حيث استفاد المستنصر من تقنيات عصره، ونجح في إعادة تشغيل أجزاء من الشبكة، التي لا تزال تعمل في بعض النقاط إلى يومنا هذا.

و في ســـنة 2012، تم تسجيل موقع شـــبكة قنوات مياه زغـــوان ضمن القائمة الإرشادية المؤقتة لمواقع التراث العالمي لليونســـكو، اعترافًا بقيمتها الثقافيـــة والهندســـية، وبدورها في تاريخ تونس والمنطقة المغاربية.

الحنايا اليوم إرث منسي أم كنز ينتظر الإحياء؟

رغم هذه القيمة التاريخية، لا تزال الحنايا تعاني من الإهمال والتهميش. الكثير من التوانســـة لا يعرفون عنها شـــيئًا، رغم أنها تضاهي في عظمتها قنوات المياه الرومانية في روما نفسها.

و في زمـــن تتعطش فيـــه تونس إلى مشـــاريع ســـياحية وثقافيـــة تُعيد الاعتبار لتراثهـــا، تبقى الحنايا فرصة ذهبية لإحياء الذاكـــرة، وربط الماضي بالحاضر.

الحنايا ليست مجرد حجارة... إنها قصة شعب

الحنايـــا بزغـــوان ليســـت مجرد بناء روماني، بل هـــي قصة مقاومة للجفـــاف، قصة عبقرية هندســـية، وقصة تواصل حضاري بين العصور. من الإمبراطور أدريانوس إلى المستنصر بالله، ومن قرطاج إلى تونس العاصمة، ومن عين نافا إلى جامع الزيتونة، تمتد هذه القناطر كأنها شرايين تربط جسد الوطن بروحه.

فهل نعيـــد لها الحياة؟ هـــل نُعلّم أطفالنا أن في زغوان، تحت ظلال الجبل، توجد أهرامات تونس الحقيقية؟

الجواب ليس في كتب التاريخ فقط، بل في إرادتنـــا نحن، أن نُحيي ما مات، ونُعيد الاعتبار لما نُسي.

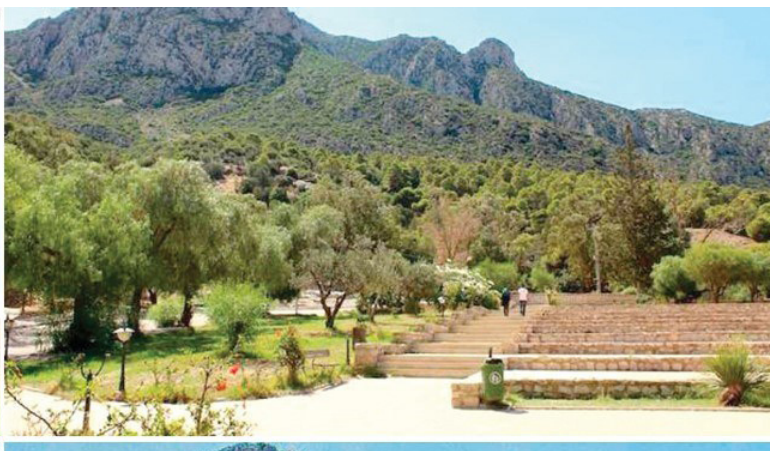

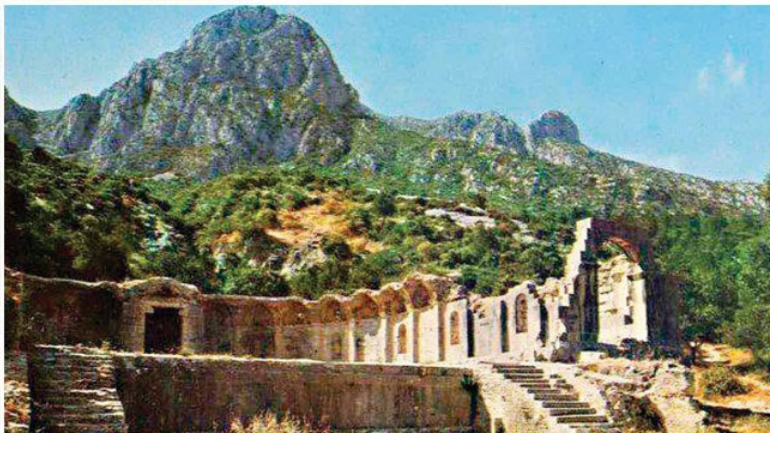

في الدورة النيابية الجديدة

نحو انفتاح برلماني على الاعلام

صابر الحرشاني

مع انتهاء الـدورة البرلمانية الثالثة و في انتظار عودة نشـاط المجلس في مفتتـح اكتوبر المقبل، يـبرز توجه نحو السماح للصحفيين و الاعلاميين بحضور اشغال البرلمان خلافا للدورات السابقة.

ويمثل انفتاح مجلس نواب الشعب على الإعلام خطـوة ضرورية لتعزيز الشفافية وترسيخ الثقة بين المؤسسة التشريعيـة والرأي العـام. فالإعلام، بصفته وسيطاً بين البرلمان والمواطنين، يلعـب دوراً محوريـاً في نقل ما يدور داخـل قبـة المجلس من نقاشـات، ومواقـف، ومـداولات تشريعية تؤثر مباشرة على حياة الناس.

ومن المؤكد انّ تمكين الصحفيين من تغطية الجلسات، واللجان، والأنشطة البرلمانيـة، يضمن حـق المواطن في المعلومـة، ويسـاهم في مراقبة أداء النواب ومسـاءلتهم. كمـا أن فتح المجال أمـام التغطية الإعلامية يمكن أن يـبرز الجوانب الإيجابيـة للعمل البرلماني، ويصحح الصـور النمطية التي قد تتشكل نتيجة غياب المعطيات الدقيقة.

كما يُعدّ هذا الانفتـاح عنصراً من عناصر تعزيز الممارسة الديمقراطية وحريـة التعبير. لذلك، فـإن تطوير آليـات التواصل مع وسـائل الإعلام، وتيسير عمل الصحفيين داخل البرلمان، ينبغي أن يكون جزءا من رؤية المجلس الجديـدة، القائمـة على الشـفافية والانفتاح وخدمة المصلحة العامة.

و كشفت مصادر برلمانية عن وجود توجـه لتبني توصيات لجـان تقييم الاداء و التي تضمنت ضرورة السماح للاعلاميـين بمواكبة اشـغال اللجان البرلمانية القارة على غرار كل الأنظمة الديمقراطية، التي يعد فيها ي الإعلام شريكًا فاعلًا في الحياة السياسية.

حق النفاذ الى المعلومة

ورغم أن النظـام الداخلي للمجلس ينص صراحـة على حـق الإعلام في مواكبة أشغال الجلسات واللجان، إلا أن الواقع كشـف عن تعثرات عديدة وإخلالات جوهرية في تنفيذ هذا الحق، مما خلق توتراً غير معلن بين الجسـم الإعلامي من جهـة، وبعض مكونات البرلمان من جهة أخرى.

وقد أقرّ النظام الداخلي للمجلس في فصله 141، بوضوح، حق المؤسسات الإعلاميـة العموميـة والخاصـة في متابعة كل أعمـال المجلس، شريطة الحصول على بطاقة اعتماد. كما نصّ الفصل 60 من نفس النظام على علنية اجتماعات اللجان، ما لم تقرر اللجنة سريتها بأغلبيـة أعضائها، أو في حال تعلّـق الأمر بلجنتـين محددتين هما لجنة الأمن والدفـاع واللجنة المعنية بتركيبـة الهيئات الدسـتورية، وذلك وفق شروط دقيقة ومحددة.

لكن على أرض الواقع، لم يُفعّل هذا الانفتاح بالشـكل المطلوب. فغالبا ما يُمنع الصحفيون من حضور جلسات اللجان، ويتم الاكتفاء بإصدار بلاغات صحفية مقتضبـة، تُنشر على الموقع الرسـمي للمجلـس أو صفحاته في مواقـع التواصـل الاجتماعي، دون تمكين الإعلام من المشـاركة الفعلية في التغطيـة أو الحوار مع النواب أثناء سير الأشغال. بل إن بعض المؤسسات الإعلامية اشتكت من صعوبة النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بمواعيد الاجتماعات وجـدول أعمـال اللجان، مـا يجعل التغطية مجتزأة وفي أحيان كثيرة غير ممكنة.

تبريرات ومخاوف غير مبررة

و في محاولته تفسـير هذا الحجب الجزئي للإعلام، أشـار مجلس النواب في بلاغات سـابقة إلى أسـباب تتعلق بضيق الفضاءات المخصصة للجان، أو احتمال تشويش بعض الحضور غير المهنيين على سـير العمل. كما أثيرت مسـألة "الممارسات السـابقة"، في إشارة إلى تجارب سنوات ما بعد الثورة التي شهد فيها البرلمان حالات اختلاط بين الإعلاميـين، والمدونين، والمواطنين العاديين، ما أربك أحياناً أشغال اللجان والجلسات العامة.

لكن هذه التبريرات، وإن بدت واقعية في بعـض جوانبها، لا تـبرر الحد من حضور الصحفيين المهنيين المعتمدين، خاصـة وأن القانـون واضح في هذا الصدد. كما أن التجارب السـابقة لا يجب أن تكون مبررًا لمصادرة الحق، بل دافعًا لتنظيمه بشكل أفضل، عبر إقرار ضوابـط واضحة تحافـظ على هيبة المؤسسة النيابية وتحترم في الآن ذاته حرية الإعلام واستقلاليته.

من المهم التأكيد أن الإعلام لا يطلب امتيازًا خاصًا بحضور جلسات اللجان أو تغطية العمـل البرلماني. بل إن هذا الحضـور هو واجب وطنـي في إطار دوره الرقابي والتثقيفي والتفسيري، فهـو يسـهم في تقريب المؤسسـة التشريعية من الرأي العام، وفي توضيح ما يُناقش داخلها من مشاريع قوانين قد تكون لها انعكاسـات مباشرة على حياة المواطنين.

فالعديد من القوانـين التي تُعرض على أنظـار اللجان تتعلـق بقضايا حيوية مثل الجباية، الصحة، التربية، الحريات، والسياسة الخارجية، وهي مواضيع تُهمّ كل تونسي وتونسـية. والإعـلام الجادّ، من خـلال التغطية الموضوعية والنقـل المباشر لما يجري داخـل البرلمان، يفتح المجـال لحوار مجتمعي واسـع، ويشجع على تعدد الآراء، ويدفع المواطنـين إلى الاهتمام بالشـأن العام، وهو مـا يُعدّ جوهر الممارسة الديمقراطية.

و وجـب التأكيد على ان العلاقة بين البرلمان و الاعلام هي شراكة في خدمة الشأن العام. وإذا أراد المجلس أن يُغيّر صورته في أذهان الـرأي العام، فعليه أن يبـدأ من هذا الملـف تحديدًا: ملف الشـفافية والانفتاح. لأن مؤسسـة تُـشرّع القوانـين دون أن تشرحها للنـاس، أو تُناقـش القضايا دون أن تُمكّـن المواطنين مـن متابعتها عبر الصحافة، تفقـد تدريجيًا صدقيتها، وتتحول من سلطة شـعبية إلى كيان مغلق لا يعكس نبض المجتمع.

إن بنـاء علاقة تفاعليـة حقيقية بين السـلطة التشريعية ووسـائل الإعلام يجب أن يُصبـح من أولويات الـدورة البرلمانية الحاليـة. فالإعلام الحر والمسؤول لا يُهدد المؤسسات، بل يحميها، ويعزز مصداقيتها.

واقع قطاع السكر بباجة

مساحات قليلة ، مصنع مهدد بالتوقف ومنظومة السكر في خطر

يعتبرمصنع السكر بباجة منأقدم المؤسسات الصناعية التونسية المحدثة بعد الاستقلال حيثتم تأسيسه يوم 29 جويلية 1960 ورغم قدم هذه المنشأة إلا أنها تواجه صعوبات عديدة منذ سنة 2005 بسبب ارتفاع سعر مادة قصب السكر بالأسواق العالمية وتواصل الحكومات المتعاقبة الاعتماد على دعم مادة السكر بالأسواق المحلية وهو ما أدى إلى تراجح حجم الإنتاج إضافة إلى تقلص الموارد البشرية.

بداية الأزمة

رغم أنه يعتبر قطاعا استراتيجيا إلا أنّ إنتاج السكّر لم يتم إيلاءه قبل الثورة أهمية قصوى وانطلاقا من سنة 2000 بدأ نشاط مصنع السكر بباجة يتراجع رويدا رويدا ليصل إلى أدنى مستوى له خلال سنة 2005نظرا لارتفاع سعر مادة قصب السكر بالأسواق العالمية وتمسك الدولة بدعم مادة السكر بالأسواق المحلية وسارعت الدولة إلى التدخل للحد من تفاقم عجز المؤسسة وذلك باقتراح مشروع خوصصتها سنة 2009 غير أنه بقي مؤجلا بسبب اندلاع الثورة.

إعادة هيكلة المؤسسة

عاشت الشركة سنة 2011 أزمة مالية خانقة كادت تعصف بوجودها مما فرض خلال سنة 2012 وضع استراتيجية لإعادة هيكلتها وتحويلها إلى قطب صناعي وتنموي عبر الرفع التدريجي لطاقة الانتاج التي لا تتعدى160 الف طن سنويا مقابل حاجيات وطنية تقدر بـ 350 ألف طن بما يمكن من استغناء الدولة عن توريد 200 ألف طن من السكر سنويا كما تم برمجة كلفة استثمار بكلفة 20 مليون دينارلتحديث التجهيزات وتوسعة المصنع لتوفير100 موطن شغل إضافية وإحداث وحدات صناعية جديدةكوحدة لتعليب السكر السائب و"الطوابع" ومصنع للأكياس البلاستيكية وهو ما سيمكن من إحداث ما بين 100و150يد عاملة مختصة من أصحاب الشهائد العليا وخرّيجي مدارس التكوين المهني في الاختصاصات التكنولوجية والفنية . ورغم تحفّز المستثمرين للاستثمار في هذا المشروع إلاّ أنّ الواقع الاقتصادي الصعب بعد الثورة وارتهان قرار إعادة هيكلة المؤسسة لقرارات سياسية أسقط كل شيء في الماء .

قطب ثلاثي لإنتاج السكر

يعتمد إنتاج السكر في تونس على مشاركة 3 أقطاب رئيسية وهي الديوان التونسي للتجارة ومصنع السكر بباجة ومصنع السكر بن بشير بجندوبة الذي اختص بتكرير اللفت السكري وتبلغ طاقة إنتاجه سنويا ما يقارب 2000 طن في حين عهد إلى مصنع السكر بباجة بتكرير السكر الخام المورد ويبلغ إنتاجه ما بين 150 و160 ألف طن سنويا وهو بذلك يؤمن 50 % من حاجيات السوق الداخلية والصناعيين من السكر الأبيض معبأة داخل أكياس سعتها 50 كغ وفي المقابل يتولىالديوان التونسي للتجارة توريد نصف الحاجيات الوطنية المتبقية عن طريق طلبات العروض الدولية .

تكلفة باهضة وأزمة الشركة تتفاقم

يتوقف نشاط مصنع السكر بباجة حاليا على تكرير السكر الخام المورد وتحويله إلى سكر أبيض ويتولىالديوان التونسي للتجارة الإشراف على عملية توريد السكر الخام ونقله عبر الشاحنات من ميناء بنزرت إلى المصنع وقد تم إسناد منحة تكرير تقدر بـ 200 مي للكيلوغرام الواحد من السكر الخام لفائدة المصنع على أن يتولى ديوان التجارة ترويج الكميات المنتجة بالأسواق الداخلية إلا أن قيمة هذه المنحة ظلت في كثير من الأحيان متأرجحة باعتبار ارتباطها بمدى تقدم عملية تكرير السكر .ونتيجةلتواصل ارتفاع أسعار مادة قصب السكر بالأسواق العالمية فقد شهدت كلفة إنتاج الكغ الواحد من السكر ارتفاعا ليصل إلى قرابة 2000 مي وتدخل الديوان التونسي للتجارة للتكفل بتحمل فارق التكلفة تماشيا مع سياسة الدولة الداعمة لمادة السكرالموجهة إلى الأسواق المحلية وهو ما نتج عنه عجزا ماليا كبيرا في الموازنة المالية للديوان مما انعكس سلبا على بقية الأطراف المتدخلة بمنظومة السكر وكان من نتائجها توقف الشركة التونسية لتوزيع البترول عن تزويد مصنع السكر بباجة بمادة " الفيول " لتشغيل وحدات تصنيع السكر بسبب عدم خلاص ديونه البالغة 14 مليون دينار وفي المقابل بلغت ديون مصنع السكر تجاه الديوان التونسي للتجارة خلال سنتي 2020 و 2021 بعنوان منحة التكرير ما يقارب 15 مليون دينار وازدادت الأزمة تفاقما ليتوقف المصنع عن العمل لأكثر من شهر وذلك انطلاقا من يوم 5 أوت الماضي بسبب توقف عملية توريد السكر الخام لتكريره وعدم توفر قطع الغيار للقيامبعملية صيانة الآلات نتيجة غياب السيولة الماليةلخلاص المزودين.

عودة تدريجية

بعد أن تم توفير السيولة المالية لشراء قطع الغيار اللازمة لصيانة الآلات والقيام بالتجارب الأولى وإعادة تشغيلها وتزامنا مع وصول أول شحنة للسكر الخام تقدر بـ 30 ألف طن استأنف مصنع السكر بباجة نشاطه من يوم 7 أكتوبر الماضي وانطلق في تكرير الكميات الأولى الموردة وتحويلها إلى سكر أبيض وذلك بطاقة إنتاج تقدر بـ 650 طن يوميا ويبقى الأمر رهين تواصل توريد كميات إضافية أخرى من السكر الخام لتجاوز النقص الحاد من هذه المادة بالأسواق المحلية .

تعثر برنامج إحياء اللفت السكري

في ظل تواصل الاعتماد المطلقعلى توريد قصب السكر لتكريره ونظرا إلى ارتفاع أسعاره بالأسواق العالمية من سنة إلى أخرى بدأ التفكير في إعادة إحياء زراعة اللفت السكري التي شهدت مقاطعة من قبل الفلاحين منذ سنة 1999 بسبب تواضع المرابيحوقد تم وضع برنامج استثماري لإعادة إحياء هذه التجربة حيث تم برمجة زراعة 250 هكتار من اللّفت السكري بولاية باجة وقرابة 1200 هكتار بولاية جندوبة إلا أن هذه المساحات تبقى محدودة جدا بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج وشح المياه وعدم مواكبة التطور على المستوى الفني والتكنولوجي والذي يساعد في تحسين مردود الهكتار الواحد الذي يبلغ 62 طنوتأخر القيام إصلاحات تستهدف معدات وتجهيزات تكرير اللفت السكري بمصنع بن بشير بجندوبة .

تمويلات بقيمة 5 مليون دينار

لتطوير زراعة اللفت السكري وفي إطار معاضدة الجهود في مجال إنتاج المواد الفلاحية الأساسية وعلى غرار ما تم إقراره في قطاع الحبوب بالنسبة لصغار الفلاحين خصص البنك التونسي للتضامن اعتمادا بقيمة 5 مليون دينار لتمويل الفلاحين المهتمين بزراعة اللفت السكري بولايات باجة وجندوبة وبنزرت حيث تم تمويل دفعة أولى لقرابة 250 فلاحا الذين أمضوا عقود إنتاج مع الشركة العامة للصناعات بالشمال "جينور" قصد تمكينهم من قروض تكميلية من قبل البنك التونسي للتضامن الذي تعهّد بإسناد قروض استثمار لأصحاب المستغلات الفلاحية بمناطق إنتاج اللفت السكري توجه أساسا لاقتناء تجهيزات الميكنة الفلاحية ومعدّات الري لتحسين مردودية هذه المستغلات وستمكن هذه الحوافز والتشجيعات من توسعة المساحات المبذورةمن اللفت السكري بالولايات الثلاثة مما سيمكن من توفير 50 %المتبقية من حاجيات السوق الداخلية والصناعيين من السكر الأبيض والقطع نهائيا مع توريد السكر الخام ووقف نزيف العملة الصعبة .

لاخراجها من حالة "الموت السريري"

المؤسسات الصغرى والمتوسطة تحتاج الى اجراءات عاجلة تكون لها بمثابة "قبلة الحياة"

ياسين الصيد

في مفتتح شهر جويلية الماضي أصدر بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي تقريرا بعنوان "نحو العالمية: الشركات الصغرى والمتوسطة التونسية أمام واقع السوق" والذي شمل عينة من 150 مؤسسة صغرى ومتوسطة تنشط في عدة قطاعات منها الصناعات الغذائية والنسيج والسيارات وهي قطاعات رائدة في العالم وتتسم بالتنافسية العالية وتفاقم القيود حولها رغم النسق المتسارع لتطورها دوليا في ظل بيئة تنافسية شديدة.

وأكد التقرير أن هذه الشركات تواجه تحديات حقيقية حيث أكدت 60% من الشركات الصغرى والمتوسطة أن زيادة المنافسة وتشبُّع السوق بعدة منتجات يعد من أبرز مخاوفهم عند التصدير. وعبر نصف المستجوبين عن استيائهم من نقص التمويل، مما يحد من قدرتهم على الاستثمار دوليًا وحيث تعاني شركة على 10 من عجز في تحقيق نقلة نوعية في مجال التصدير .

وأكد 48% من اصحاب هذه المؤسسات أن نقص التمويل يُمثل عائقًا رئيسيًا كما بين ربع أصحاب الشركات المستجوبين أن عنصر المنافسة يشكل الصعوبة الرئيسية التي تعيق نموهم مُتقدماً على نقص رأس المال بنسبة 17% .

وتؤكد 6 من 10 شركات صغرى ومتوسطة أن تشبع الأسواق الأجنبية والمنافسة الشديدة يُعيقان نموهم بشدة.

وفي هذا السياق قدم برنامج التجارة والتنافسية تدريباً فنياً لأصحاب هذا الصنف من المؤسسات في تونس حول عدة تحديات يجب اكتسباها منها مثلا قواعد المنشأ وإزالة الكربون، بهدف تعزيز مكانة الشركات التنافسية في الأسواق الأوروبية وتمثل الأفكار الجريئة والمبتكرة والتدريب المتواصل آليات للتغلب على هذه العوائق حسب رأي احد أصحاب الشركات المستجوبة.

وبين التقرير أن 48% من المديرين التنفيذيين لأصحاب الشركات الذين شملهم الاستطلاع يرون أن نقص التمويل يُمثل عائقًا رئيسيًا أمام أي توسع دولي رغم أن 88% منهم يُصدّرون بالفعل، إلا أن نصفهم فقط يُصدر بصورة منتظمة بينما لا تزال واحدة من كل عشر شركات صغرى ومتوسطة غائبة تمامًا عن قنوات التصدير بسبب نقص الموارد اللازمة للاستثمار في الابتكار و تطوير الأعمال.

وبين التقرير ايضا ان الشركات الصغرى والمتوسطة التي تطبق فعليا إستراتيجية للتصدير، لا تزال تعاني من العوائق اللوجستية والتجارية حيث صرحت 62% منها أن التكاليف اللوجستية والجمركية وتكاليف شهادات التطابق الباهظة وهي اول العوائق وبنسبة 60 بالمائة وجود تنافسية كبيرة وضغط منتجات وتشبع كبير في الأسواق.

وأشارت 44% منها إلى صعوبة تحديد شركاء تجاريين أجانب بحيث تُعيق هذه القيود التقنية والمتعلقة ببناء شراكات الاندماج في سلاسل القيمة الدولية، رغم انه أمر ضروري لضمان نمو مستدام للصادرات وفق مسح للتجارة والتنافسية الخاصة بالشركات الصغرى والمتوسطة في تونس لسنة 2025 بتكليف من بنك الاستثمار الأوروبي أجراه معهد "بتلوك" لاستطلاعات الرأي .

وتُشكل الشركات التي شملها المسح بشكل رئيسي جزءًا من النسيج الإنتاجي لسلاسل القيمة التصديرية الرئيسية التي يستهدفها برنامج التجارة والتنافسية التابع لبنك الاستثمار الأوروبي، والذي يُشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي. تتعلق سلاسل القيمة هذه بقطاعات الأغذية الزراعية، والسيارات، والمنسوجات.

وفي نفس الشهر لكن بعد التقرير بثلاثة اسابيع تقريبا قال رئيس المنظمة التونسية لرواد الأعمال، ياسين قويعة، إن أكثر من 400 ألف مؤسسة اقتصادية صغرى في تونس مهددة بالإفلاس، نتيجة تراكم السياسات العمومية القديمة، والتعقيدات الإدارية والتشريعية، وغياب تفعيل القوانين المصادق عليها.

وأضاف قويعة، أنّ الدولة لم تطبق أيًا من القوانين التي صادق عليها البرلمان مؤخرًا، على غرار قانون عدد 41 (يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها، والمعروف أيضًا باسم قانون الشيكات دون رصيد)، متسائلًا عن مصير الـ8% التي أُعلن أنها ستُرصد لإنعاش المؤسسات الصغرى.

وأشار إلى أن "عدد المؤسسات الاقتصادية في تونس يبلغ حوالي 825 ألف مؤسسة، منها 97 بالمائة تصنّف كمؤسسات صغرى وصغرى جدًا"، معتبرًا أن ذلك "خلق فجوة عميقة بينها وبين المؤسسات الكبرى، دون وجود حلول ملموسة لدعمها". وانتقد قويعة ما وصفه بـ"الإسهال التشريعي" في ظل غياب أي تطبيق فعلي لهذه القوانين، مضيفًا: "نحن بلد قانون ولدينا مؤسسات، لكننا نعاني من غياب التنفيذ، وهذا ما يعطّل مشاريعنا ويقضي على مناخ الاعمال".

وختم بالقول إن أصحاب المؤسسات يعيشون اليوم في دوامة، حيث صار أقصى طموحهم الحصول على مرتب شهري فقط، محذرًا من أن استمرار الوضع قد يدفع العديد منهم إلى مغادرة البلاد، في ظل مناخ اقتصادي وسياسي وصفه بـ"المتأخر وكأننا في بداية الاستقلال".

وفي جانفي من هذا العام أكد الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، عبد الرزاق حواص في تصريح لوكالة تونس افريقيا للانباء أن متوسط عمر المؤسسة الصغرى والمتوسطة في تونس لا يتجاوز 18 شهرًا، معتبراً أن السبب الرئيسي وراء إفلاس هذه الشركات وخروجها من السوق يعود إلى الحاجة الملحة لتحديث التشريعات الاقتصادية. وأشار إلى أن العديد من القوانين المعمول بها تعود إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولم تعد تناسب الواقع الاقتصادي الحالي، وفق تقييمه.

تقرير بنك الاستثمار الأوروبي الذي يعد احد اهم الاذرع المالية للاتحاد الاوروبي وما صرح به كل من ياسين قويعة رئيس المنظمة التونسية لرواد الأعمال، وعبد الرزاق حواص الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة تعكس حجم الازمة التي تعيش على وقعها المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس رغم انها عماد الاقتصاد بحكم تكوينها لنسبة مهمة للنسيج الاقتصادي للبلاد وما يوفره ذلك من طاقة تشغيلية عالية واسهامات مهمة في الناتج المحلي للبلاد ودفع النمو .

كل ذلك يبين ان الشركات الصغرى والمتوسطة رغم انها تعتبر العمود الفقري للاقتصاد التونسي باعتبار أهميتها الاقتصادية على مستوى تمثيليتها للشركات عموما والتشغيل وتحفيز النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تواجه في كل الأوقات عقبات أبرزها عقبة التمويل.

وقد عبر البنك المركزي في بيان مجلس الإدارة قبل عام عن انشغاله إزاء تباطؤ تطور القروض الممنوحة للاقتصاد خلال سنة 2023 والنصف الأول من سنة 2024، والذي شمل بالأساس القروض المسندة للشركات الصغرى والمتوسطة والأفراد، على خلفية السياق الاقتصادي الصعب وتواصل الضغوط التضخمية. وشدّد المجلس على ضرورة تنسيق جهود جميع الأطراف المعنية لدعم الشركات وضمان ديمومتها والحفاظ على مواطن الشغل.

تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل نحو 90% من مجموع المؤسسات في تونس عديد العقبات لعل أبرزها التمويلات مما يجبر العديد منها على الإغلاق وقد تبنى مشروع قانون المالية 2025، مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، أبرزها تخصيص 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإنشاء خط تمويل مخصص لإسناد قروض طويلة ومتوسطة المدى للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة، وذلك بشروط ميسّرة. وفي إطار السعي إلى تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في ظل تسجيل طلب كبير على تمويل حاجيات الاستغلال، يقترح مشروع قانون المالية 2025 ، إحداث خط بمبلغ 10 مليون دينار لتمويل قروض التصرف والاستغلال بشروط ميسرة على

مستوى نسبة الفائدة ومدة التسديد لفائدة هذه المؤسسات بما يمكنها من مجابهة حاجياتها الهيكلية لتمويل دورة الاستغلال. ومن شأن هذا الأجراء أن يساهم في ضمان ديمومة المؤسسات المعنية وإصلاح هيكلتها المالية.

وقد أكد مدير عام مناخ الأعمال بوزارة الاقتصاد والتخطيط محمد بن عبيد على هامش الدورة 38 لأيام المؤسسة أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تواجه عقبات تبدأ من تعريفها إلى صعوبة التمويل من المؤسسات البنكية ولفت إلى ان العديد من طلبات التمويل يتم رفضها لضعف الملف المقدم داعيا الى مرافقة المؤسسات وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى انه يتم الإعداد للإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تحرير المبادرة الخاصة وضمان ديمومة هذه المؤسسات.

ففي تقرير نشره المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية تمت الإشارة الى ان الشركات الصناعية شركات متناهية الصغر تقدر بنسبة تقارب الـ 91 % في 2018 فيما لا تتجاوز نسبة الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة 10 % .

وتعتبر مؤسسة صغرى على معنى الأمر المنظم للصفقات العمومية، وفق موقع الصفقات العمومية، المؤسّسة الي يجب أن لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي مبلغا يتراوح بين 60 ألف دينار و1 مليون دينار حسب موضوع الصفقة.

وتختلف تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة من دولة الى اخرى حسب حجم الاقتصاد من حيث احتساب عدد العاملين فيها ورقم معاملاتها الا ان لايوجد تعريف دقيق لها.

ان هذا النوع من المؤسسات بحكم اتساعه وتكوينه لاغلب النسيج الاقتصادي للبلاد يجب ان ينال رعاية اكبر من المؤسسات المالية التونسية وان يتم ذلك بدفع كبير من وزارة المالية اذ صار ضرورة كبرى وضع خطة وطنية من قبل وزارة المالية لإنعاش المؤسسات الوطنية المتضررة من قانون الشيكات، وذلك من أجل إنقاذ الوضع المالي والإداري لتلك المؤسسات التي أصبحت مهددة بالإفلاس في ظل التراجع الكبير في عمليات البيع والشراء منذ دخول قانون الشيكات الجديد حيز التنفيذ في شهر فيفري الماضي، حيث تمت ملاحظة انخفاض في الإقبال على "الصولد" وتضرر أكثر من 50% من القطاعات التجارية، مثل شركات بيع المواد الإلكترونية والمنزلية ولا بد من وضع مجموعة من البدائل، أبرزها تسهيل عملية البيع والشراء عبر وضع صيغة شيك جديدة بمواصفات ميسرة دون تحديد مبلغ مالي سقفي. لأنه حسب المتضررين من هذا القانون من اصحاب الشركات الصغرى والمتوسطة فان الشيك في صيغته الحالية لا يتناسب مع احتياجات هذا النوع من المؤسسات خاصة في ما يتعلق بدفع كتلة الأجور أو شراء المواد الأولية، مما أدى إلى تراجع حاد في رقم معاملاتها.

كما انه صار من الضروري تقديم تسهيلات ومنح قروض ميسرة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف إنعاشها، لاخراجها من حالة "الموت سريري" التي خلتها منذ فترة.

وقد اكد مدير عام مناخ الأعمال بوزارة الاقتصاد والتخطيط محمد بن عبيد خلال منتدى بعنوان ''آفاق خضراء: الشباب والتشغيل في تونس'' انعقد يوم 28 ماي 2025 ان المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل 99 بالمائة من النسيج الاقتصادي في تونس وتساهم بنسبة 43 بالمائة، في نسب التشغيلية في إطار القطاع المنظم، أي أنّها تمثل العمود الفقري للاقتصاد في تونس وهو ما يفرض دعم هذا الصنف من المؤسسات بآليات مرافقة وتمويل وتقييم ما تم اتخاذه منذ سنوات لفائدتهم وتعديل وتحسين هذه الآليات بوضع أخرى متجدّدة بالنظر للتحديات والمُتغيّرات التي تُواجهها هذه المؤسسات، وبيّن محمد بن عبيد أن إستراتيجية الوزارة ترتكز على 6 أسس أهمها تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية من خلال تقليص الإجراءات اللازمة لإحداث المؤسسات وتخفيض الوقت المستغرق في ذلك، وتوحيد السجل التجاري عبر الإنترنات وثانيا توفير التمويل والدعم المالي عبر منح وقروض ميسّرة من مؤسسات مالية لا فقط البنوك وتطوير المهارات وتنمية القدرات ورابعا دعم الابتكار وريادة الأعمال، وخامسا من خلال تحسين مناخ الاستثمار عبر تحسين الإطار التشريعي والقانوني لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، لخلق بيئة تنافسية عادلة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بتقليص الرخص وكراسات الشروط وسادسا تعزيز التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات التونسية ونظيراتها الأجنبية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستثمرة في مجالات الاقتصاد المستدام.

كما انه من المهم جدا الاسراع بوضع خارطة طريق لانعاش هذه المؤسسات تتمثل في دعم بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن ليقوما بالدور الذي بُعثا من أجله وهو التنمية والتشجيع على بعث المشاريع واستقطاب العاطلين عن العمل وإقرار إجراءات في قانون المالية للعام القادم تخفف عنها العبء الجبائي و تسهيل النفاذ إلى خطوط التمويل البنكية ورفع العقبات الحالية التي تفرضها المؤسسات المالية عليها لمساعدتها على استعادة عافيتها والرجوع إلى الدورة الاقتصادية بأقل خسائر ممكنة. وإصدار مجلة الصرف وخصوصا في جانب إقرار اعتماد الصك الإلكتروني وإصلاح نظام الوصول إلى التمويل المُنَظم ومراجعة اللوائح المتعلقة بالتحويلات والبطاقات المصرفية.

تونس

الحكم بالسجن لمدة 10 سنوات على شقيقين

قضت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة عشرة أعوام في حق كل واحد من شقيقين متهمين بترويج المخدرات بين رواد الملاهي والنوادي الليلية بالضاحية الشمالية للعاصمة.

وتفيد أوراق ملف القضية ان منطلق الأبحاث كان اثر ضبط أعوان الأمن لشاب بحوزته كمية صغيرة من مادة الكوكايين بضاحية قمرت صائفة العام الماضي وبعد التحري معه اعترف بتورطه وشقيقه في ترويج المخدرات من كوكايين و قنب هندي بين صفوف رواد الملاهي والنوادي الليلية بالضاحية الشمالية للعاصمة.

وتتواصل التحقيقات بعد ايقاف الشقيق وحجز كمية اضافية من الكوكايين والأقراص المخدرة بمنزلهما.

سوسة:

حجز 55 دراجة نارية في حملة أمنية

نفّذت الوحدات الأمنية التابعة لإقليم الأمن الوطني بسوسة مؤخرا حملة أمنية كبرى استهدفت الدرّاجات النارية على مستوى الطريق السياحية ومنطقتيْ خزامة وسهول وذلك للحدّ من حوادث المرور والتصدّي للسياقة "المتهوّرة" و أسفرت الحملة عن حجز 55 دراجة نارية بين ثقيلة وخفيفة غير مستوفاة الوثائق.

القيروان

القبض على مفتش عنه

تمكّنت فرقة الأبحاث والتفتيش التابعة لمنطقة الحرس الوطني ببوحجلة، من ولاية القيروان، من القبض على شخص محل 8 مناشير تفتيش بتهم الاتجار في المواد الكحولية وترويجها خلسة.

وقد كان المتهم تورط سابقا في عدة قضايا مشابهة، وسط شكاوى متكررة من المتساكنين بسبب نشاطه غير القانوني مما استوجب تكثيف الجهود الأمنية لوضع حد لتحركاته.

في الطريق الرابطة بين رأس جدير وبنقردان

وفاة شخصين في حادث مرور

جدّ حادث مرور أليم على مستوى الطريق الرابطة بين المعبر الحدودي برأس جدير وبنقردان ، أسفر عن وفاة شخصيْن على عين المكان وإصابة 4 آخرين، جميعهم يحملون الجنسية الليبية.

تونس

الحكم 15 عاما على قاتل البائع المتجول

قضت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة خمسة عشر عاما في حق كهل أربعيني متهم بقتل بائع متجول بجهة سيدي حسين السيجومي بسبب خلاف حول مبلغ مالي.

وتعود أطوار القضية الى شهر رمضان 2023 ، حيث نشب خلاف بين شاب يعمل بائعا متجولا بسوق سيدي حسين السيجومي وكهل أربعيني وذلك بسبب مبلغ مالي زهيد حيث عمد المتهم الى التسلح بواسطة سكين وطعن الهالك في عدة مواطن من جسده، ورغم المسارعة بنقله الى المستشفى الا انه فارق الحياة متأثرا بخطورة اصاباته.

نابل

صعقة كهربائية تؤدي بحياة شاب

شهدت نابل حادثة مأساوية ، حيث توفي شاب في مقتبل العمر إثر تعرضه لصعقة كهربائية داخل مطعمه الخاص، وقد خلفت الحادثة حالة من الحزن والأسى في صفوف أهالي المنطقة، خاصة وأن الضحية كان معروفا بحيويته وحسن تعامله مع الزبائن.

ووفقا للمصادر الأولية، فإن الحادث وقع داخل المحل أثناء قيام الشاب ببعض الأشغال، حيث تعرض لصعقة كهربائية قوية أودت بحياته على الفور. وقد تم إعلام السلطات المعنية التي تحولت على عين المكان لمعاينة الحادثة واتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد تم نقل جثة الهالك إلى مستشفى الطاهر المعموري بنابل لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

تونس

10 سنوات سجنا لاطار بنكي استولى على اموال حرفاء

قضت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس مؤخرا بالحكم ب10 سنوات سجنا في حق اطار ببنك عمومي استولى على اموال الحرفاء على مراحل حيث قام بعمليات سحب وهمية حول تلك الاموال لنفسه . وقد وجهت للمتهم تهمة استيلاء موظف عمومي على اموال وضعت تحت يده بمقتضى وظيفه والتدليس. واعترف الإطار البنكي المتهم بما نسب إليه موضحا انه استولى على مبلغ 160 الف دينار فقط نافيا استيلاءه على بقية المبالغ المالية التي قدرت بـ80 الف دينار .

العاصمة

تفكيك وكر لتعاطي الدعارة يضم قاصرات

تمكن مؤخرا اعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني واثر مداهمة أمنية من تفكيك وكر لتعاطي الدعارة يضم قاصرات وقد تبين أن احدى الفتيات القاصرات مفتش عنها لفائدة عائلتها . ووفق ما توفر من معطيات فان وكر الدعارة يترأسه منحرف مصنف خطير ومحل تفتيش في عدة قضايا اجرامية يذكر ان اعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني تمكنوا في الأونة الاخيرة من تفكيك عدة شبكات وعصابات اجرامية خطيرة تخصصت في السلب والنظر والسرقات وترويج المخدرات والاعتداء على الاملاك العامة والخاصة .

حي هلال:

إلقاء القبض على مصنف خطيرا مفتش عنه للقضاء

تمكن رئيس مركز الأمن الوطني بحي هلال واعوانه مؤخرا من القاء القبض على نفر مصنف خطيرا وحجز كمية من المخدرات ومبالغ مالية متفاوتة بحوزته متأتية من تجارة المخدرات .وبعرض هويته على الناظم الالي تبين انه محل تفتيش لفائدة ابتدائية تونس من اجل ترويج المخدرات ومحكوم بالسجن لمدة 9 سنوات كما انه مفتش عنه لفائدة هياكل قضائية أخرى .وباستشارة النيابة العمومية اذنت بالاحتفاظ به.

بنزرت:

حجز 4 محركات ضخ وقوارير غاز منزلية

أفضت حملة جهوية مشتركة انتظمت، مؤخرا بمنطقة الزقب من معتمدية أوتيك، في إطار التصدي لظاهرة ري المزروعات بالمياه المستعملة وغير المعالجة، إلى حجز 4 محركات ضخ وقوارير غاز منزلي تعمّد أصحابها استعمالها في ري حوالي 1,4هكتار مزروعة أعلافا، حسب مصدر محلي مسؤول.

وأضاف المصدر ذاته، في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء "وات"، أنّه تم إقرار حرث وإتلاف كامل المنطقة المذكورة، مع إتخاذ الاجراءات الزجرية الواجبة ضدّ المخالفين، سيما بعد رصد عملية تخريب على مستوى قناة المياه المستعملة بجانب قناة الصرف والتجفيف بالمكان. وأكّد تواصل حملات المراقبة المشددة بهدف التصدي لكل أشكال التعدي على الصحة العامة والمضار الناجمة عن استعمال المياه الملوثة على صحة المواطن، وحماية للمنظومة البيئية والقطاع الفلاحي من تداعيات هذه الاستعمالات غير القانونية.

5 حقائق تنذر بخطر وجودي

مجرم الحرب نتنياهو يفقد إسرائيل

محمد بن محمود

ذكر الكاتب الإسرائيلي، عيران ياشيف، في تحليل للقناة 12 الإسرائيلية، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يقود البلاد نحو أن تصبح دولة ضعيفة، مما يُمثل خطراً وجودياً، مشيراً إلى أن هذا الوضع يبرر إضراباً عاماً في الاقتصاد كأداة للمقاومة، وقدم ياشيف خمس حقائق رئيسية تُظهر تدهور الاقتصاد الإسرائيلي بسبب خطط الانقلاب القضائي والسياسة المتبعة في غزة، والتي تشمل الهجرة الجماعية، والتكاليف الباهظة للاحتلال، ونقص القوة البشرية في الجيش، وتراجع الاستثمارات والدعم الأمريكي.

نتانياهو يُحوّل إسرائيل إلى دولة ضعيفة

ووفقاً لتحليل القناة الـ12 الإسرائيلية، فإن نتانياهو يقود إسرائيل في طريق سيجعلها دولة ضعيفة، إن لم تكن فاشلة، وبالنظر إلى التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، فإن هذا الضعف سيتحول إلى خطر وجودي، وأضاف كاتب التحليل: إن الصورة التي سأصفها هنا تبرر إضراباً عاماً في الاقتصاد، وبما أن هناك خطراً لتعطيل انتخابات الكنيست أو حتى تأجيلها، فإن الإضراب العام هو الوسيلة القانونية والشرعية الرئيسية للمقاومة ضد هذا التدهور.

ورصدت القناة الإسرائيلية تحت عنوان نتانياهو يفقد إسرائيل 5 حقائق رئيسية، من بين حقائق كثيرة، تُشير إلى ما يحدث للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة لخطوات الانقلاب القضائي ونتيجة للسياسة في غزة.

الحقيقة الأولى.. زيادة المغادرين من إسرائيل

وبشأن الحقيقة الأولى، قالت القناة إنه منذ بداية الثورة القضائية وحتى الآن، بلغ صافي الهجرة (أي عدد المغادرين مطروحاً منه القادمين) حوالي 110 آلاف شخص، ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي، فإن وتيرة المغادرة هذا العام تُشبه وتيرة العام الماضي، ومن المرجح أن يصل العدد التراكمي للمغادرين بحلول نهاية عام 2025 إلى 140 ألف شخص على الأقل، بالإضافة إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة، الذي يُعد محرك النمو للاقتصاد ومصدر دعم للشرائح الضعيفة (أكثر من ثلث عائدات ضرائب الدخل للموظفين) يضم حوالي 400 ألف موظف، إذا غادر منهم حوالي 300 ألف، فإن مساهمته في الاقتصاد والدولة ستتضرر بشدة.

الحقيقة الثانية.. تكلفة احتلال غزة

أما عن الحقيقة الثانية، فقالت القناة إن تكلفة احتلال غزة وإدارتها وتقديم المساعدات الإنسانية ستكون ضخمة، وتتراوح التقديرات للتكاليف السنوية بين 60 إلى 70 مليار شيكل، وتكاليف إعادة الإعمار لمرة واحدة بعشرات المليارات من الشيكلات أيضاً، والمدهش أنه لم يتم إجراء عمل جاد في هذا الموضوع، واتخذ الكابينت قراراته دون النظر إلى التكلفة الاقتصادية، مستطردة: يبدو أن إجمالي التكاليف في السنة الأولى قد يصل إلى 75 مليار شيكل وحتى 100 مليار شيكل، وهو ما يمثل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

الحقيقة الثالثة.. عجز في القوة البشرية

وذكرت القناة أن الحقيقة الثالثة تتعلق بالنقص في القوة البشرية، موضحاً أنه بعد حرب استمرت ما يقرب من عامين مع مئات القتلى، وآلاف الجرحى، وانخفاض حاد في الاستدعاء، وعدم تجنيد اليهود المتشددين، سيجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في مواصلة القتال في غزة وعلى جبهات أخرى، موضحاً أن النقص في القوة البشرية يبلغ عشرات الآلاف من الأشخاص وسوف يزداد سوءاً.

الحقيقة الرابعة.. التصنيف الائتماني

قالت الصحيفة، أن وكالات التصنيف الائتماني خفضت تصنيف إسرائيل عدة مرات في هذه الفترة، وهناك خطر كبير من تخفيضات إضافية، وليس من المستغرب أن الاستثمارات في الاقتصاد قد انخفضت بالفعل، وفي قطاع التكنولوجيا الفائقة، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على المستثمرين الأجانب، حدث انخفاض حاد أيضاً في الاستثمارات.

الحقيقة الخامسة.. الدعم الأمريكي

ذكرت القناة الإسرائيلية، أنه خلال العامين الماضيين، أنفقت الولايات المتحدة أكثر من 23 مليار دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل، مضيفة أنه لا توجد فرصة للاستمرار في دعم بهذا الحجم، وأن الدعم المتوقع هو حوالي عُشر هذا المبلغ، ويرجع ذلك إلى السياسة المعلنة لترامب وإلى الضغوط المتزايدة من قاعدته.

تفسير الحقائق

وتقول الـ12 الإسرائيلية، أن تفسير هذه الحقائق هو أن إسرائيل تتحول بسرعة إلى دولة لا تكفي فيها الموارد البشرية والمالية ليس فقط للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي، بل لتحمل العبء الأمني، ومن هنا يأتي الخطر الوجود، وتابعت: لقد وصلنا إلى هذا الوضع لأن حكومة نتانياهو تستمر في السير على مسارين متكاملين، تعزيز انقلاب قضائي يُنفر المستثمرين، ويُسبب هجرة، ويُؤدي إلى تدمير أسس المجتمع والاقتصاد؛ وسياسة عسكرية عدوانية تُديم حالة الحرب مع إحباط أي تسوية سياسية مقترحة، ومع تبديد موارد هائل.واختتم ياشيف تحليله قائلاً: نتانياهو، المدفوع بعائلته المريضة والذي أحاط نفسه بأشخاص ضعفاء أو متطرفين، غير قادر على التحرر من قبضة شركائه السياسيين، وهو يتصرف مثل المقامر الذي يزيد من مبلغ الرهان بشكل مستمر.

عزلة إسرائيل الدولية تتعمق

وفي نفس الاطار اجه إسرائيل عزلة دولية متزايدة، وسط تصاعد المخاوف بين مواطنيها، خاصة المسافرين ورجال الأعمال، من ردود الفعل العدائية على خلفية حربها المدمرة في قطاع غزة، ما دفع محللين إلى التحذير من أن الدولة العبرية تقترب من وضع الدولة المنبوذة.وذكرت صحيفة فايننشال تايمز أن حادثة وقعت هذا الصيف عكست هذا التحول؛ إذ منعت سلطات جزيرة سيروس اليونانية سفينة سياحية إسرائيلية، تقل نحو 1600 راكب قادمة من حيفا، من الرسو في مرفأ الجزيرة، بعدما تجمّع مئات السكان هاتفين فلسطين حرة، ما أجبر السفينة على تغيير مسارها إلى قبرص لأسباب أمنية. هذا الموقف أثار قلق الإسرائيليين، خاصة أن اليونان تُعد الوجهة السياحية الأكثر شعبية لديهم، ولها علاقات وثيقة معهم على المستويات الدبلوماسية والعسكرية والثقافية.

التقرير أشار إلى أن العزلة التي حذر منها وزير الدفاع الأسبق إيهود باراك عام 2011، والتي وصفها حينها بالتسونامي الدبلوماسي، باتت اليوم واقعًا ملموسًا. فقد أكد السفير الإسرائيلي السابق في ألمانيا، جيريمي إيساخاروف، أن إسرائيل لم تواجه من قبل وضعًا بهذه الخطورة من حيث تدهور مكانتها الدولية وتزايد الهجمات على شرعيتها، حتى من جانب أقرب حلفائها.

ومع ارتفاع أعداد الضحايا في غزة واقتراب القطاع من المجاعة نتيجة القيود على المساعدات، اشتدت الإدانات العالمية للحرب، خاصة بعد تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بمواصلة العمليات العسكرية. المستشار الألماني فريدريش ميرتس أعلن أن الرد الإسرائيلي لم يعد مبررًا، فيما وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التصعيد بأنه كارثة وشيكة. أكثر من 12 دولة، بينها بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا، أعلنت نيتها الاعتراف بدولة فلسطينية في اجتماعات الأمم المتحدة الشهر المقبل.

التداعيات لم تتوقف عند السياسة؛ إذ أوقفت ألمانيا شحنات أسلحة لإسرائيل، وباع صندوق النفط النرويجي – أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم – جزءًا من استثماراته هناك. كما بدأ القلق يظهر في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي، خصوصًا بين المستثمرين الأوروبيين الذين عبّر بعضهم عن رفضهم الاستثمار في دولة تمنع دخول المساعدات إلى غزة.

أما في الولايات المتحدة، فقد أظهر استطلاع لمؤسسة غالوب أن 32% فقط من الأمريكيين يؤيدون العمليات العسكرية الإسرائيلية، مع تراجع الدعم بين الديمقراطيين والمستقلين، وإن ظل الرئيس السابق دونالد ترامب على موقفه المؤيد لتل أبيب.

الحكومة الإسرائيلية ردّت على الانتقادات الأوروبية باعتبار الاعتراف بالدولة الفلسطينية مكافأة لحماس، مؤكدة أنها ستمضي في الحرب بدعم الآخرين أو بدونه. حتى بعض المسؤولين الإسرائيليين المنتقدين لنتنياهو يرون أن الضغط يجب أن يوجه إلى الحكومة لا إلى الشعب.

ورغم أن هذه التطورات لم تغيّر كثيرًا من الحياة اليومية داخل إسرائيل، فإن الإعلام الإسرائيلي حافل بتقارير عن ملاحقات قضائية لجنود سابقين بتهم جرائم حرب، واعتداءات على سياح ومطاعم إسرائيلية في الخارج، فضلًا عن إلغاء مشاركات فنية ورياضية بسبب مخاوف أمنية. السلطات الإسرائيلية نصحت مواطنيها المسافرين بالتقليل من إظهار هويتهم.

المخاوف الرسمية تتجه نحو فرض عقوبات إضافية قد تمنع إسرائيل من المشاركة في فعاليات دولية، وتوسع حظر السلاح، وتلغي السفر بدون تأشيرة. وكما قال إيساخاروف: في عالم معولم، لا دولة ولا إنسان يمكن أن يعيش معزولًا.

أمريكا وصناعة الحروب

شغف لا ينتهي بالدمار والهيمنة

في توتر دبلوماسي استثنائي جرى في أوائل أوت 2025، شنّ السفير الأمريكي لدى الكيان الإسرائيلي، مايك هاكابي، هجوماً لاذعاً على رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، كان السبب دعوة ستارمر الكيان الإسرائيلي إلى إعادة التفكير في خطتها العسكرية لاستئصال حماس في غزة، واستعمل السفير خطاباً حاداً، كما في قوله بشكل ساخر: "هل استسلمت المملكة المتحدة للنازيين وأسقطت عليهم الطعام؟ هل سمعت بدريسدن؟.. لو كنت رئيس وزراء آنذاك لكانت المملكة المتحدة تتحدث الألمانية."

هذا الاستنكار لموقف دبلوماسي بريطاني، والذي يندرج في إطار دعوته لإنهاء العدوان ووقف التصعيد، لقي إدانة دولية واسعة، أبرزها كان من الأمم المتحدة، التي اعتبرت خطة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة "تصعيداً خطيراً"، وحذّرت من تفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.

من هذه النقطة، نبني مقالنا لتحليل جذور وامتدادات ظاهرة "التعطش الأمريكي للحروب"، ومدى اجتياحها السياسات والمواقف، عبر الإدارات المختلفة.

تغذية أمريكية للحروب عبر التاريخ

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الفاعلين في تغذية الحروب حول العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تدخلاتها العسكرية أو دعمها لأطراف معينة بالسلاح والتمويل، فمنذ الحرب العالمية الثانية، لعبت أمريكا دورًا محوريًا في العديد من الصراعات، مثل فيتنام، العراق، أفغانستان، وسوريا، بحجة الدفاع عن "المصالح القومية" أو "نشر الديمقراطية"، لكنها في اغلب الأحيان ان لم نقل في كلها ساهمت في زعزعة الاستقرار وتعميق الأزمات. إضافة إلى ذلك، تُعد الولايات المتحدة أكبر مصدّر للأسلحة في العالم، وتزوّد حلفاءها في مناطق النزاع بالسلاح والدعم اللوجستي، ما يُطيل أمد الحروب ويؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، هذا الدور الأمريكي، رغم تبريره سياسيًا، يثير الكثير من الانتقادات الأخلاقية والحقوقية، وخاصة مع تزايد الأدلة على أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية غالبًا ما تكون المحرك الرئيسي خلف هذه السياسات.

دور فاعل في جريمة الإبادة الجماعية في غزة

واليوم تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورًا فاعلًا ومؤثرًا في جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، من خلال دعمها السياسي والعسكري غير المشروط لكيان الاحتلال الاسرائيلي، فمنذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة، وفّرت الولايات المتحدة غطاءً دبلوماسيًا واسعًا في المحافل الدولية، أبرزها مجلس الأمن، حيث استخدمت حق النقض (الفيتو) عدة مرات لمنع صدور قرارات تدين العدوان أو تطالب بوقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، قامت الإدارة الأمريكية بتزويد "إسرائيل" بالأسلحة المتطورة والذخائر، بل مرّرت حزم دعم عسكري جديدة خلال ذروة العمليات، ما أسهم في استمرار العدوان وزيادة عدد الضحايا المدنيين.

ورغم الأدلة الواسعة التي وثّقتها منظمات حقوقية دولية عن ارتكاب القوات الإسرائيلية لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، استمرت واشنطن في تبنّي الرواية الإسرائيلية وتجاهل نداءات المجتمع الدولي لوقف المجازر. هذا الانحياز الأمريكي العلني يجعل من الولايات المتحدة شريكًا مباشرًا في الجريمة، سواء من خلال تمكينها العسكري لـ"إسرائيل" أو عبر عرقلة أي مسار للمحاسبة الدولية، ما يعكس ازدواجية المعايير في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان والعدالة الدولية.

جذور "العسكرة الأمريكية" .. تكوين الدولة العسكرية الحديثة

منذ الحرب العالمية الثانية، دخلت الولايات المتحدة عقداً من الاندفاع نحو بناء "دولة الحصن" (Garrison State)، أي دولة تُحكم من قبل النخب العسكرية والمصالح المرتبطة بها، لم يعد العسكريون مجرد أداة تنفيذية، بل تحولوا إلى القوى المركزية في رسم السياسات.

الإغراء بالحرب بعد نهاية الحرب الباردة

مع زوال الاتحاد السوفياتي، أُفرِج عن نهج توسعي في القوة الأمريكية، تمثل في حروب متعاقبة من الخليج إلى أفغانستان والعراق وسوريا، نشأ الشعور بأن القوة العسكرية باتت أداة "أولى" وليس أخيرة.

الصناعات العسكرية والاقتصاد

الحروب لدى الإدارة الأمريكية لم تعد فقط أدوات لتحقيق أهداف استراتيجية، بل تحوّلت إلى "منتج" ذو أرباح ضخمة، من "الحرب هي شركة رابحة" التي كتبها اللواء المتقاعد سيمدلي بتلر عام 1935، إلى توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الدفاعية في اقتصاد يعاني من اختلال نمائي – كلها مظاهر لميكانيكية توليد الحرب كمورد اقتصادي.

التصور الثقافي والحرب الجذّابة

الحرب لم تعد تمثل فقط العنف المدمر، بل "قوة تمنحنا معنى" كما يرى الكاتب كريس هيدجز تثير لدى المجتمعات شعوراً بالخلاص أو الخلاص الوطني، ويضيف مؤرخون أن الحرب الحديثة، رغم قسوتها، باتت تبدو "إنسانية" بسبب دقة الطائرات من دون طيار، ما يخفف رد الفعل الشعبي ويطيل أمد الصراعات

أمريكا والحروب: هوس مستمر

من الانغماس في الحرب كسياسة إلى الحضور العسكري المتواصل والواسع، تعكس الولايات المتحدة نمطاً من الهوس بالحرب. فالواقع السياسي والاقتصادي والقيمي داخل البلاد يبني رواسب عسكرة تلتهم سقف التحليل السياسي. وسائل الإعلام، الثقافة الشعبية، والتمثيل السياسي للعمل العسكري يعلّون مكانته باعتباره أداة مناسبة تقريباً لكل ظرف.

في أبحاث مستقبلية وصياغات سياسية، يدعو البعض إلى استغلال النزاعات كساحة لتجديد القوة الأمريكية، كما في حالة أوكرانيا، بدلاً من السعي للسلام

الموقف الأمريكي اليوم: الأعنف عبر الألف سنة؟

عند نقد رئيس وزراء بريطانيا لسياسات إسرائيل في غزة، تعامل السفير الأمريكي مع الانتقاد وكأنه تهديد أيديولوجي، وليس دبلوماسياً. نبرة الرد – "دريسدن" و"ناهٍ عن الخوف" – تعكس تطبيع العنف واعتباره معياراً للحكمة السياسية.

السطوة والاستثناء

ينفذ المسؤولون الأمريكيون والمتحالفون معه اختيارات عسكرية بحتة. في الوقت ذاته، يُتهمون بانتهاك مبادئ السلام ومجتمع الأمم المتحدة، كما في دعوة Foreign Affairs إلى مراجعة "عقيدة بوش" ووقف سياسة التدخل و"الحروب الوقائية.

الحيثيات التي تغذي الحرب؟

ربما تكمن الإجابات في بنية المجتمع الأمريكي – اقتصاديًا (القواعد الصناعية العسكرية)، سياسيًا (المؤسسات العسكرة)، ثقافيًا (وقف الغير العام على المعارضة)، وأيديولوجيًا (الاعتقاد بأن أمريكا تحرر العالم بالعنف).

يكمن الخطر عندما تتداخل كل هذه العناصر لتخلق موقفاً، يرى استخدام القوة دائماً أولاً وليس آخر حل.

رفض عنيف للنقد

تصريح السفير الأمريكي في "إسرائيل" مايك هاكابي هو انعكاس مباشر لنموذج سياسي يصارع النقد عبر العنف، ويرفض الحوار، فهو لا يرى في تحذير رئيس الوزراء البريطاني سوى ضعف يراد ضربه.

هذا الانحدار نحو تجذير القوة العسكرية في السياسة والتجارة والثقافة يشكل تهديداً ليس فقط للعالم الخارجي، بل للمجتمع الأمريكي نفسه، حيث تتهشّم قيم الديمقراطية، والمساءلة، والعدالة.

إن تجاوز هذا متاح، لكن يتطلب مراجعة جذرية للعلاقات بين الدولة والمصالح العسكرية، وإعادة بناء التوازن لمصلحة الدبلوماسية، التنمية، وحقوق الإنسان، هي فرصة لإنقاذ النفس قبل إنقاذ العالم.

بعد حربها مع إسرائيل

كيف تضبط إيران اتجاهات علاقاتها مع روسيا والصين؟

على مدى أعوام، دفع العداء المشترك للولايات المتحدة بكلٍ من الصين وروسيا وإيران إلى تعزيز التقارب السياسي والعسكري فيما بينها، وصولاً إلى تشكيل ما يطلق عليه "مثلث استراتيجي" في مواجهة الغرب. ورغم ما يبدو من تنسيق وثيق بين هذه الدول الثلاث، يتجسد في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتبني خطاب سياسي متناغم يدعو إلى تأسيس عالم متعدد القطبية، فإن الالتزام الأمني لكل من موسكو وبكين تجاه طهران لا يزال محدوداً ومحكوماً بحسابات دقيقة.

ووفقًا لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قد فتح الموقف الصيني والروسي من الهجوم الإسرائيلي الأخير على ايران الباب أمام تساؤلات داخل طهران بشأن مدى إمكانية التعويل على تلك التحالفات في أوقات الأزمات. فعلى الرغم من الشعارات المعلنة، أظهرت التجربة أن تلك العلاقات تُدار بمنطق المصالح المرحلية، لا وفق التزامات استراتيجية راسخة، وهو ما يضعف من قيمتها لدى صانع القرار الإيراني. ومن شأن هذا الواقع أن يعيد صياغة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، ويكشف حدود ما يمكن أن تقدمه موسكو أو بكين لطهران في لحظات المواجهة.

روسيا والصين.. صمت الحلفاء الاستراتيجيين

في مرحلة ما بعد الحرب الإسرائيلية-الإيرانية، يبقى السؤال الأهم حول ما الذي دفع روسيا والصين إلى تجنب الانخراط المباشر في المواجهة، وترك حليف استراتيجي مثل إيران يتلقى الضربات من دون تقديم دعم فعال يوازي حجم العلاقات القائمة بينها؟. فمن المؤكد أن موسكو وبكين لم تكونا تسعيان إلى استمرار الحرب ضد طهران، ولا ترغبان في خسارة شريك استراتيجي أو في تدمير البنية التحتية العسكرية الإيرانية بشكل واسع. ومع ذلك، فإن موقفهما عكس واقعاً دقيقاً ومعقداً؛ إذ وجدت كل من موسكو وبكين نفسيهما محاصرتين بشبكة من الحسابات الدقيقة والتوازنات الحساسة التي تقيد قراراتهما، وتفرض عليهما هامشاً محدوداً في التحرك تجاه طهران.

موقف روسي محايد

جاء موقف موسكو من الحرب الإسرائيلية على إيران أقرب إلى الحياد، حيث اقتصر الرد الروسي على توجيه إدانات رسمية للعدوان الإسرائيلي، دون تقديم دعم ملموس، عسكرياً أو سياسيًا لطهران. فمن بين التصريحات النادرة التي حملت لهجة متشددة، والتي عبرت عن رفض روسيا لأي محاولة تهدف إلى تغيير النظام في إيران، كان تأكيد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف على أن اغتيال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي سيكون أمراً غير مقبول على الإطلاق، محذراً من أن رد فعل روسيا سيكون "سلبياً للغاية". لكن، وعلى الرغم من لهجة التحذير، فإن بيسكوف امتنع عن توضيح طبيعة الرد الروسي المحتمل في حال حدوث الاغتيال، مشيراً بدلاً من ذلك إلى أن الرد سيكون قوياً من داخل إيران نفسها. وأضاف أن مثل هذا الحدث قد يشعل اضطرابات داخلية ويدفع نحو صعود تيارات متطرفة، داعياً من يروجون لفكرة اغتيال المرشد إلى إدراك العواقب الكارثية التي قد تنجم عنها، وواصفاً ذلك بأنه سيكون بمثابة فتح أبواب للفوضى والشر.

وقد أثار الموقف الروسي تساؤلات حول دوافع موسكو الحقيقية من وراء علاقاتها مع إيران، فلماذا لم تقدم لها الدعم خاصةً أن خسارتها حليفاً جديداً في الشرق الأوسط بحجم إيران بعد أشهر من سقوط بشار الأسد سيكلفها الكثير. كما أن العلاقات بينها وبين إيران تطورت بشكل قوي بعد الحرب الأوكرانية، ووصل الأمر إلى حد اتهام الغرب لإيران بأنها من تزود روسيا بالذخائر وقذائف المدفعية وآلاف الطائرات بدون طيار التي تهاجم من خلالها البنية التحتية في أوكرانيا، هذا بالإضافة إلى كون البلدين شريكين في مجموعة بريكس التي تضم الدول غير الغربية ذات الاقتصادات الصاعدة، وهي المجموعة التي أسهمت روسيا بشكل كبير في تأسيسها، ويضاف إلى كل ذلك أن إيران واحدة من الدول القليلة المتبقية التي تكسر العزلة الروسية، إذ أنها تشاركها في كونها عرضة للعقوبات الغربية الشديدة.

مع ذلك، تراعي موسكو ضرورة الحفاظ على قنوات تواصل مع إدارة الرئيس ترامب، خاصةً في ضوء مؤشرات تحسن نسبي في العلاقات الروسية-الأمريكية. بالإضافة إلى حرصها في الوقت الحالي على تجنب التصادم مع دول الخليج، التي رغم تحسين علاقاتها بإيران، لا تزال ترى فيها خصماً استراتيجياً. لذا فأي انحياز روسي واضح لطهران قد يضر بتوازن علاقاتها في الخليج وأوبك، ويقوض مكتسباتها في أسواق النفط. أيضًا على الرغم من الدور الروسي في تطوير البرنامج النووي السلمي الإيراني، حيث يعمل في منشآتها قرابة 200 خبير ومستشار روسي وفقاً لتصريحات الرئيس فيلاديمير بوتين، فإنها لا تُبدي ترحيباً برؤية إيران مسلحة نووياً. فامتلاك طهران لسلاح نووي من شأنه أن يعزز مكانتها الإقليمية والدولية، وهو أمر لا ينسجم مع الحسابات الجيوسياسية لموسكو، خاصة بالنظر إلى القرب الجغرافي بين البلدين.

من زاوية أخرى، رأت موسكو أن الحرب بين إسرائيل وإيران تمثل "فرصة محفوفة بالمخاطر". فطالما أن الصراع لم يصل إلى حد تهديد النظام الإيراني بشكل مباشر، فإن الحرب تصب في صالح روسيا في بعض الجوانب، أول فائدة مباشرة وواضحة لروسيا هي ارتفاع أسعار النفط عالمياً. فعلى الرغم من أن معظم النفط الإيراني يتجه نحو الصين، إلا أن ضربات إسرائيل لمنشآت النفط واحتمال قيام طهران بإغلاق مضيق هرمز تسبب في حالة مستمرة من عدم اليقين في الأسواق. وبالنسبة لروسيا، فإن أي سعر يتجاوز سقف مجموعة السبع البالغ 60 دولاراً للبرميل يمثل زيادة كبيرة في الموارد لتمويل حملتها العسكرية المستمرة في أوكرانيا. فبينما سجلت روسيا في مايو انخفاضاً بنسبة 32% في إيرادات ضرائب النفط مقارنة بالعام الماضي، أدى القصف الإسرائيلي لإيران إلى قفزة في الأسعار بلغت نحو 10% .

أيضاً، وكما حدث عقب هجوم حماس على إسرائيل في أكتوبر 2023 والحرب التي تلت ذلك في غزة، فإن القتال بين إسرائيل وإيران يشد انتباه الغرب بعيداً عن الغزو الروسي لأوكرانيا. فالصراع الجديد تزامن مع نقاش داخل إدارة ترامب والغرب بشأن فرض عقوبات جديدة صارمة على موسكو، والتي يقول زلينسكي وبعض القادة الأوروبيين إنها لا تُظهر أي نية للسلام وتسعى فقط إلى إطالة أمد الحرب لتحسين موقعها على الأرض وعلى الساحة الدولية. وقد بدا ذلك عند إعادة الولايات المتحدة توجيه بعض أنظمة الدفاع ضد الطائرات المسيرة المخصصة لأوكرانيا نحو وحدات القوات الجوية في الشرق الأوسط، تحسباً لرد إيراني على الضربات الإسرائيلية. وكلما طال أمد الصراع، زاد احتمال نقل الولايات المتحدة المزيد من الموارد، حتى وإن كانت دفاعية، لحماية إسرائيل. وبالفعل انتهزت روسيا الموقف، وسددت هجوماً هو الأشرس منذ شهور على كييف، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل 14 شخصاً وإصابة العشرات.

مقاربة صينية متوازنة

مثلت الحرب الإسرائيلية-الإيرانية، تهديداً للمصالح الصينية، حيث تُعد إيران طرفاً أساسياً في شبكة المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة. وتشير تقديرات إلى أن أكثر من 90% من صادرات النفط الإيراني تذهب حالياً إلى الصين، رغم العقوبات الأمريكية. ولا يقتصر الدور الإيراني على كونه مزوداً رئيسياً للطاقة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليأخذ بُعداً جيوستراتيجياً في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية. فإيران تُشكل عقدة وصل رئيسية في خطوط النقل والطاقة التي تربط شرق آسيا بغربها، لا سيما عبر "الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني" ومشاريع البنية التحتية العابرة للقارات. وبالتالي، فإن استقرار النظام السياسي الإيراني يُعد ضرورة استراتيجية لبكين، كونه يضمن استمرار تدفق الطاقة، ويحافظ على حيوية البنية التحتية الإقليمية التي تشكل ركيزة من ركائز المشروع الصيني العابر للحدود. وأي اضطراب داخلي أو خارجي، أو حتى انتقال مفاجئ للسلطة في طهران إلى قيادة موالية للولايات المتحدة، قد يُمثل تهديداً مباشراً لطموحات الصين الجيوسياسية في غرب آسيا، ويقوض دورها في موازين القوى الإقليمية.

رغم أهمية هذه المصالح، اتسم موقف بكين من التصعيد الإسرائيلي ضد إيران بتوازن دقيق وحرص واضح على الحذر، مدفوعاً بشبكة مصالح اقتصادية استراتيجية متشابكة مع كل من إيران وإسرائيل. فلم تقم الصين سوى بالدعوة إلى التهدئة ورفض التدخل العسكري لا باعتبارها خطاباً دبلوماسياً فحسب، بل باعتبارها خياراً استراتيجياً يهدف إلى الحفاظ على بيئة إقليمية مستقرة، تُمكن بكين من تأمين مصالحها الاقتصادية والاستثمارية طويلة الأمد دون الانخراط في صراعات مباشرة. ومنذ اللحظة الأولى للهجوم، تحركت وزارة الخارجية الصينية ضمن ما يمكن وصفه بـ"الحياد الإيجابي المحسوب". فشددت الوزارة في بياناتها المبدئية على ضبط النفس وتجنب التصعيد، والعودة إلى المفاوضات، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع إدانة غير ملتبسة للخرق الإسرائيلي الواضح بالتعدي على سيادة إيران.

بالرغم من هذا الحذر الظاهر، كانت هناك حسابات طويلة الأمد دفعت الصين إلى تبني موقف أكثر غموضاً. إذ رأت أن مع تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة، فإن تورط أمريكي طويل الأمد في الشرق الأوسط ليس بالأمر السيئ. فبعد الحرب الباردة، كانت واشنطن تستعد لتكريس هيمنتها العالمية، لكن هجمات 11 سبتمبر

وما تلاها من حروب في أفغانستان والعراق استنزفت الموارد الأمريكية لعقود. وخلال تلك الفترة، شهدت الصين أسرع معدلات نمو اقتصادي وتوسع عالمي، دون معارضة تذكر. وإذا تورطت الولايات المتحدة مجدداً في نزاع جديد في الشرق الأوسط، فإنها قد تمنح الصين فرصة زمنية أخرى لترسيخ نفوذها وتوسيع قدراتها. أيضاً أدى استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية لأكثر من ثلاث سنوات إلى تشتيت التركيز الأمريكي. وإذا استدرجت واشنطن إلى صراع جديد في الشرق الأوسط، فإن قدرتها على مواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ستتقلص. وستُفسح هذه الفجوة الاستراتيجية المجال أمام الصين لتعزيز قدراتها العسكرية وترسيخ سيطرتها الداخلية.

في ضوء هذه المعطيات، واصلت الصين تبني استراتيجية محسوبة تقوم على "تحقيق المكاسب دون المجازفة"، إذ تسعى إلى تعظيم فوائدها التجارية والاستثمارية في المنطقة، دون الانخراط في مواجهات مباشرة قد تجر عليها تكاليف استراتيجية لا ترغب في تحملها. هذا النهج، وإن بدا براجماتياً، يُقيد دورها السياسي والأمني، ويُبقيها على هامش التفاعلات الحاسمة في أوقات الأزمات.

تحديات مستقبل المثلث الاستراتيجي

تعد علاقات إيران مع روسيا والصين نفعية بالدرجة الأولى، تقوم على اعتبارات عملية أكثر من كونها تحالفات استراتيجية عميقة. تتمحور هذه العلاقات حول الطاقة، والتسليح، والدعم الدبلوماسي المتبادل في مواجهة الضغوط والعقوبات الغربية، لكنها لا ترقى إلى مستوى محور نووي أو تحالف دفاعي متماسك. وعلى الرغم من الخطاب المتداول عن محور ثلاثي يجمع طهران بموسكو وبكين، فإن صناع القرار في إيران يدركون تماماً حدود هذه الشراكات؛ فروسيا والصين لم تقدما، ولا تُبديان استعداداً لتقديم، دعم عسكري مباشر لطهران. ولهذا فإن قرارات إيران بشأن التصعيد مع إسرائيل لم تكن تستند إلى افتراض تدخل روسي أو صيني عسكري، بل كانت نابعة من حسابات إيرانية مستقلة، تراهن على دعم سياسي وتكنولوجي محدود، دون التورط في التزامات أمنية متبادلة. ومع ذلك، تُمكن هذه العلاقات إيران من استيعاب الضغوط الإقليمية وتخفيف آثار العقوبات، مع الحفاظ على توازن دبلوماسي مرن مع القوى الكبرى، وإن بقي هذا التوازن هشاً أمام التصدعات المحتملة داخلياً وإقليمياً.

لكن ما أظهرته الحرب هو أنه حتى الدعم السياسي والتكنولوجي الذي كانت تأمل إيران في الحصول عليه لم يُقدم بالشكل المتوقع. فقد كشفت المواجهة الأخيرة بين إيران وإسرائيل، عن ثغرات بنيوية خطيرة في قدرات الدفاع الجوي الإيراني، خاصةً في ظل عجز المنظومات الحالية عن التصدي الفعال لسلاح الجو الإسرائيلي. فقد تحولت الأجواء الإيرانية إلى ساحة مستباحة، مكنت الطيران الإسرائيلي من تنفيذ ضربات دقيقة وعميقة، وصلت إلى حد فرض السيادة الجوية بشكل شبه كامل. هذا الأداء المتواضع للدفاعات الجوية الإيرانية سلط الضوء مجدداً على التدهور الحاد في سلاح الجو الإيراني، الذي يضم قرابة 150 مقاتلة، معظمها من طرازات قديمة تعود لما قبل الثورة الإسلامية عام 1979، مثل الـ F-14 "توم كات" والـ F-4 "فانتوم" الأمريكية، إلى جانب عدد محدود من طائرات "ميج29-" السوفيتية. ويُعاني هذا الأسطول من ضعف في إلكترونيات الطيران والتسليح، ما يُقيد قدرته على خوض مواجهة متكافئة في بيئة قتال عالية التقنية كالتي تفرضها إسرائيل.

يُعزى هذا القصور إلى عوامل متراكمة، أبرزها فشل إيران في الحصول على أنظمة دفاعية روسية متقدمة مثل "S-400"، وكذلك المقاتلة "SU-57"، المصمّمة لاختراق الدفاعات الجوية المتطورة، والتي تُقارَب في قدراتها طائرة الشبح الأمريكية "F-35" .وعلى الرغم من الحاجة الإيرانية الملحة لتعزيز دفاعاتها الجوية، فإن موسكو لم تُلب هذه الطلبات، إما بسبب ضغوط خارجية، أو لحسابات جيوسياسية تتعلق بموازنة علاقاتها مع أطراف إقليمية ودولية أخرى، من بينها إسرائيل.

هذا النمط من عدم الالتزام دفع مسئولين ومحللين إيرانيين إلى التشكيك علناً في موثوقية روسيا كحليف. وفي ظل تراجع الثقة بموسكو، تسعى إيران بشكل عاجل إلى إعادة بناء دفاعاتها، متجهة إلى الصين للحصول على الأسلحة المتطورة التي فشلت روسيا في تزويدها بها، إذ تشير تقارير في وسائل إعلام إيرانية وغربية إلى أن إيران تسعى للحصول على طائرات مقاتلة متطورة من الصين، وعلى رأسها مقاتلة J-10C متعددة المهام، لكن هذا التحول نحو بكين يواجه أيضاً عقبات وشكوكاً جديدة، تكشف عن محدودية خيارات إيران وعمق عزلتها الاستراتيجية. كما أن العلاقات العسكرية مع بكين لم تكن أكثر نجاحاً في السابق؛ فقد تعثرت صفقة لشراء طائرات صينية عام 2015 بسبب رفض الصين مبدأ المقايضة بالنفط والغاز، وإصرارها على الدفع بعملة صعبة، إلى جانب القيود الأممية المفروضة حينها على تصدير السلاح لإيران. واليوم، وعلى الرغم من تقارير تتحدث عن استعداد إيران لشراء مقاتلات J-10C الصينية لتعويض العجز الحاد في قواتها الجوية، تبقى التساؤلات قائمة حول مدى التزام بكين الفعلي تجاه دعم طهران في لحظات التوتر الاستراتيجي.

ختاماً، مثلت المواجهة العسكرية الأخيرة بين إيران وإسرائيل لحظة كاشفة لحقيقة ما يُسمى بتحالفات إيران الاستراتيجية، حيث أزاحت الستار عن الفجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية في علاقاتها مع كل من روسيا والصين. فعلى الرغم من الترويج المتكرر لمحور استراتيجي يربط طهران بموسكو وبكين، أظهرت مجريات الحرب هشاشة هذه الروابط، التي تظل محكومة بحسابات ظرفية ومصالح انتقائية، ولا ترقى إلى مستوى الشراكة الصلبة التي يمكن التعويل عليها في مواجهة شاملة.

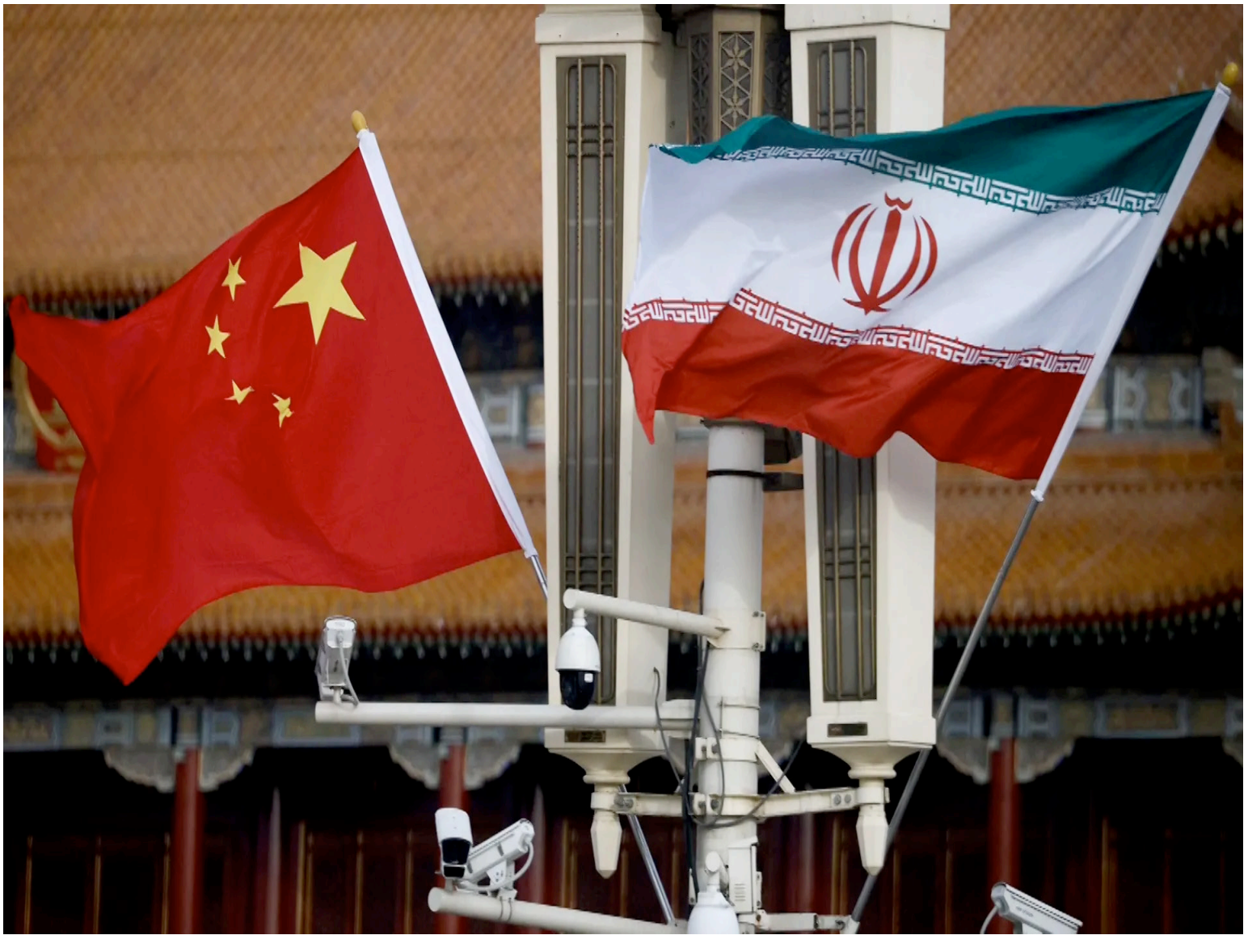

جرائم الحرب الاسرائيلية

عندما تدفن العدالة تحت ركام الافلات من العقاب

في عالـــم يُفـــترض أنـــه محكوم بالقانون الدولي والعدالة الإنســـانية، تبرز "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" كاستثناء فاضح، تمارس ما تشاء من قتل ودمار واعتقال وتعذيب، دون أن تخشى مساءلة أو محاسبة. في تقرير صادم نشرتـــه منظمة "العمل ضد العنف المسلح" (AOAV) ومقرها لندن، تبيّن أن "إسرائيل" أغلقت 88% من التحقيقات في الجرائم التي ارتكبها جيشـــها في غزة والضفة الغربية، منذ بداية عدوانها الواسع في أكتوبر 2023 وحتى جـــوان 2025، دون توجيه أي تهـــم جنائية أو إصـــدار أحكام بحق الجناة.

إفلات ممنهج من العقاب

النتائج التي خلُص إليها التقرير لا تترك مجالًا للشـــك، "إسرائيل" تعتمد سياســـة ممنهجـــة في الإفـــلات من العقاب، وتتجنب عمداً مساءلة قواتها حتى في أبشـــع الجرائم التي رصدتها وسائل الإعلام وشهود العيان،من بين 52 واقعة موثقة، شـــملت استشهاد 1303 فلســـطينيين وإصابـــة 1880 آخرين، تـــم إغلاق معظم الملفات دون حتى فتح تحقيق جـــدي، أو الاكتفاء بإجراءات داخلية شكلية.

قضيـــة واحـــدة فقـــط وصلت إلى مرحلـــة الحكـــم، حين أُديـــن جندي احتياط بالسجن ســـبعة أشهر، بعد ظهوره في تسجيل مصوّر وهو يعذب أسرى فلســـطينيين في سجن "سدي تيمان"، بينما اكتُفي في خمس قضايا أخرى بإجراءات تأديبية بسيطة، مثل التوبيخ أو النقل من الموقع، في جرائم أودت بحياة عـــشرات المدنيين، بينهم أطفال ونساء وعمال إغاثة.

دعم غربي وتواطؤ أمريكي

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، كيف لدولة أن تتصرّف وكأنها فوق القانون الـــدولي؟ الجواب ببســـاطة يكمن في الحماية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، فـ"إسرائيل"، ومنـــذ تأسيســـها، كانت ومـــا زالت تســـتند إلى دعم ســـياسي وعسكري واقتصادي غير محدود من واشنطن، التي تســـارع دائمًا إلى الدفاع عنها في المحافل الدولية، وتستخدم حق النقض (الفيتو) لحمايتها من أي قرارات تدين جرائمها أو تطالب بمحاسبتها.

في ظـــل هذا الغطاء، بـــات بإمكان إسرائيل أن تقصـــف، وتُبيد، وتُهجّر، وتعتقـــل، وتُعذّب، ثـــم تُغلق الملفات دون أن تطـــرف لها عـــين. الولايات المتحدة، التي تزعم الدفاع عن حقوق الإنســـان والديمقراطيـــة، تتحول إلى شريك مباشر في هذه الجرائم من خلال دعمها اللامحـــدود، وتجاهلها المتعمد للانتهـــاكات التي يرتكبهـــا حليفها الاستراتيجي.

الجرائم التي لا تموت

من بين أبرز الجرائم التي لم تُحاسب "إسرائيل" عليها حتـــى الآن، مجزرة فيفري من عام 2024، حين استشهد 112 فلســـطينيًا أثناء اصطفافهم في طابور للحصول على الطحين وســـط مدينة غزة، كما قُتل 45 آخرون في مايو إثر غارة استهدفت خيام النازحين في رفح، إضافة إلى استشهاد 31 شخصًا في يونيو أثنـــاء محاولتهم الوصول إلى مراكز توزيع المساعدات.

اللافت أن السلطات الإسرائيلية نفت لاحقًا مسؤوليتها عن مجزرة رفح في يونيو، رغم وجود تسجيلات مصوّرة وشـــهادات ميدانية من عمال الإغاثة وشـــهود عيان تؤكد تورطها، لكنها لم تكن بحاجـــة إلى القلق؛ فالتحقيق الداخلي، الذي يُعرف باسم (FFA) أي "تقصي الحقائق" – مجرد آلية شكلية تفتقر للشفافية والاســـتقلالية، ولا تهدف إلى تحقيـــق العدالة بل إلى تبرئة المجرمين وامتصاص الغضب الدولي.

آلية "التحقيق" الصورية

الآليـــة المعتمـــدة داخـــل الجيش الإسرائيلي للتحقيـــق في "الانتهاكات المحتملة" أشـــبه بمسرحيـــة هزلية، حتى صحيفة الغارديـــان البريطانية وصفتهـــا بأنها "غامضـــة وبطيئة" وتفتقـــر للنتائج، تقاريـــر حقوقية عديدة، منهـــا ما أصدرتـــه منظمة "يش دين" الإسرائيلية، تؤكد أن 664 تحقيقًـــا جرى فتحهـــا في قطاع غزة منذ عام 2014 حتى 2021، لم تُفضِ سوى إلى محاكمة واحدة فقط!

هـــذا النمط مـــن إدارة التحقيقات لا يعني ســـوى شيء واحـــد: تغطية الجرائم، وترســـيخ مناخ الإفلات من العقاب، وبعث رسالة واضحة للجنود الإسرائيليين مفادها: "افعلوا ما شئتم، فلن يُحاسبكم أحد".

ضرب للقانون والإنســـانية عرض الحائط

ما يحدث في الأراضي الفلســـطينية لا يمكن وصفه إلا بأنه ســـحق مطلق للقانـــون الدولي والعدالة الإنســـانية، القانون الإنســـاني الـــدولي، وخاصة اتفاقيـــات جنيف، يُجرّم اســـتهداف المدنيـــين، ويُلزم ســـلطات الاحتلال بحماية الســـكان تحت الاحتلال، لكن "إسرائيـــل"، بتشـــجيع مـــن صمت المجتمع الـــدولي ودعم القوى الغربية، تتعامل مـــع هذه القوانـــين كمجرد "اقتراحات" لا قيمة لها.

بل إنهـــا تذهب أبعد مـــن ذلك، إذ تقوم بتســـويق روايـــات مضادة بعد كل مجزرة، مســـتندة إلى جهاز دعاية متطور، يُغطي على الحقائق، ويشوّه الضحايا، ويدّعـــي الدفاع عن النفس حتى في أبشع الجرائم.

المنظومـــة الأخلاقيـــة الغربية على المحك

إنّ ســـكوت الغرب، لا بل تواطؤه، إزاء جرائم الاحتلال الإسرائيلي، يضع مصداقيته الأخلاقية على المحك، كيف يمكن لدول تتغنّـــى بالعدالة وحقوق الإنسان أن تبرر قتل الأطفال وقصف المستشـــفيات واســـتهداف مخيمات اللاجئين؟ كيـــف يمكن لهذه الدول أن تُدين جرائـــم في أوكرانيا أو ميانمار أو السودان، بينما تُشرعن نفس الأفعال حين ترتكبها "إسرائيل"؟

ازدواجية المعايير هـــذه لا تُضعف فقط الثقة في النظام الدولي، بل تُغذي أيضًا مشاعر الغضب واليأس، وتُعمّق الانقســـام بين شعوب الجنوب العالمي والغرب، فالضحايا في غزة يُنظر إليهم على أنهم "أرقام" لا تستحق التعاطف، فقـــط لأن الجلاد يحمل جواز ســـفر إسرائيلي ويحظى بحماية أمريكية.

ماذا بعد؟

إذا اســـتمرت "إسرائيل" في إغلاق ملفات الجرائم بهذه الطريقة، فإنها لا تقتل الفلســـطينيين فقط، بل تقتل القانون الدولي ذاته، وإذا بقيت الدول الغربيـــة تتعامل مع هـــذه الوقائع بصمـــت وتبرير، فإنهـــا تفقد كل ما تبقى لها من أخلاق وقيم.

إن مســـؤولية وقف هذه الجرائم لا تقع على عاتق الضحايا الفلسطينيين، بل على العالم الحر، وعلى كل صوت ما زال يؤمن بالعدالة، يجب أن تكون هناك آليات دولية مستقلة وملزمة لمحاسبة مجرمي الحرب، بعيـــدًا عن المجاملة السياسية والتحالفات الاستراتيجية. إن ما كشفه تقرير "العمل ضد العنف المســـلح" ليس مجرد أرقـــام، بل هو شـــهادة دامغة على جريمة مستمرة تُرتكب بحق شـــعب أعزل، على مرأى ومســـمع من العالـــم، في زمن تخلّت فيه القوة عن الأخـــلاق، وارتدى فيه المجرمون عباءة الحصانة، وتحول فيه القانون إلى حبر على ورق.

حين يتم انقاذ الحمير ويتركون البشر للموت في غزة

انسانية انتقائية تكشف نفاق الغرب

بينما يعيش سكان قطاع غزّة واحدة من أحلك الأزمات الإنسانية في التاريخ المعاصر، مع نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه، تتصدر الأخبار قصة غير متوقعة، "إسرائيل" تقوم بإخلاء مئات رؤوس الحمير من القطاع، تحت مسمى "عملية إنقاذ إنسانية".

الخبر، الذي بدا للكثيرين أقرب إلى مشهد سريالي، أثار جدلاً واسعاً، ليس فقط لأنه يضع الحيوانات في قائمة الأولويات على حساب البشر، بل لأنه يأتي في سياق حرب مدمرة يُتهم فيها الجيش الإسرائيلي بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين.

العملية: إخراج الحمير بترتيبات "خاصة"

وفق ما ورد في التقارير، جرى تنظيم عمليات إخلاء مئات الحمير من قطاع غزّة على دفعات، مستخدمين ترتيبات لوجستية متقدمة، شملت رحلات جوية وعبور عبر نقاط عسكرية، ثم نقلها إلى مزارع في دول أوروبية، وخصوصاً في فرنسا، بعض الرحلات وُصفت بأنها "فرست كلاس" للحيوانات، مع توفير رعاية بيطرية متكاملة طوال الطريق. المسؤولون الإسرائيليون والجهات المنظمة للعملية قدموا هذه الخطوة على أنها "عمل إنساني بحت، بعيد عن السياسة"، مؤكدين أن الهدف حماية هذه الحيوانات من الموت جوعاً أو الإصابة في مناطق النزاع.

ردود الفعل الغاضبة: الإنسانية الانتقائية

لم تمر هذه الأخبار مرور الكرام، ناشطون فلسطينيون وداعمون للقضية على مستوى العالم اعتبروا ما جرى "سخرية من المعاناة الإنسانية"، كيف يمكن لـ"إسرائيل" أن توفر ممراً آمناً وخدمات متقدمة للحيوانات، بينما تمنع في المقابل إدخال المساعدات الغذائية والدوائية إلى مئات آلاف المحاصرين في القطاع؟ الانتقادات ركزت على مفهوم "الإنسانية الانتقائية"، أي انتقاء مواقف الرحمة في سياقات معينة، بينما يتم تجاهل أبسط حقوق الإنسان في سياقات أخرى، بالنسبة لكثيرين، العملية بدت كأنها رسالة سياسية ساخرة: "نهتم بالحيوانات أكثر من البشر هنا".

البعد السياسي والإعلامي للحدث

من منظور سياسي، هذه الخطوة تحمل أكثر من وجه، فمن جهة، قد تستخدمها "إسرائيل" للترويج لصورة "جيش رحيم" في بعض وسائل الإعلام الغربية، مستغلة الحساسية المجتمعية هناك تجاه حقوق الحيوان، ومن جهة أخرى، تُعد العملية أداة دعائية مضادة للروايات التي تصف "إسرائيل" بأنها تنتهك القانون الإنساني الدولي. لكن تأثير هذه الرواية يبدو محدوداً، إذ إن التناقض الصارخ بين إخراج الحيوانات وترك البشر للموت جوعاً يجعلها عرضة للسخرية والانتقاد، حتى داخل بعض الأوساط الغربية.

التناقض الإنساني: بين الرحمة والعقاب الجماعي

الحدث يفتح نقاشاً أوسع حول مفهوم الرحمة في أوقات الحرب، فالقانون الدولي الإنساني يفرض حماية المدنيين قبل أي اعتبار آخر، وتوفير الممرات الآمنة للجرحى والمرضى والنساء والأطفال، لكن الواقع في غزة يعكس صورة مغايرة: نقص في الغذاء، انهيار النظام الصحي، قصف متواصل، وإغلاق للمعابر. حين يتم منح "الأولوية اللوجستية" للحمير، بينما يبقى آلاف المرضى بانتظار إذن للخروج لتلقي العلاج، فإن الرسالة الضمنية تبدو أكثر قسوة من أي تصريح رسمي، إنها ليست مجرد مفارقة، بل دليل على سياسة تُظهر حساسية انتقائية تجاه الكائنات الحية، بناءً على معايير سياسية لا إنسانية.

دور الإعلام الغربي: تضخيم أو تجاهل؟

المثير أن بعض وسائل الإعلام الغربية تناولت الخبر بطريقة محايدة أو حتى إيجابية، مسلطة الضوء على "إنقاذ الحيوانات" من ويلات الحرب، دون الخوض العميق في المفارقة الأخلاقية، في المقابل، وسائل إعلام أخرى انتقدت العملية، معتبرة أنها محاولة "غسل صورة" إسرائيل عبر ملف حقوق الحيوان، بينما الواقع على الأرض يشهد انتهاكات موثقة بحق المدنيين. هنا يظهر البعد الإعلامي في النزاعات: انتقاء القصص التي تثير تعاطف الجمهور، حتى لو كانت تلك القصص تخفي خلفها مآسي أكبر وأعمق.

رسائل موجهة للخارج والداخل

من الناحية الاستراتيجية، قد تكون هذه العملية جزءاً من رسائل موجهة إلى جمهورين مختلفين:

للخارج: تقديم صورة "إسرائيل الإنسانية" التي تهتم حتى بالحيوانات في مناطق النزاع.

للداخل الإسرائيلي: تعزيز رواية أن الجيش يقوم بعمليات مدروسة لا تستهدف الكائنات غير المقاتلة، في محاولة لتخفيف الانتقادات الداخلية أو الدولية.

لكن هذه الرسائل تتعرض لتشويش قوي بفعل حجم الكارثة الإنسانية في غزة، حيث يصعب على أي حملة دعائية أن تطغى على مشاهد الجوع والدمار.

البعد الأخلاقي: من أولى بالحياة؟

القضية هنا ليست فقط في نقل الحمير، بل في ترتيب الأولويات الأخلاقية في أوقات الحرب، فلو تم نقل مئات المدنيين من غزة إلى مناطق آمنة بنفس السلاسة التي نُقلت بها الحيوانات، لكان الوضع الإنساني أقل مأساوية بكثير. إنقاذ الحيوان عمل نبيل في ذاته، لكن حين يُقدَّم كأولوية على حياة الإنسان، يتحول إلى فعل مثير للجدل، بل وربما إلى أداة سياسية لإعادة صياغة صورة الفاعل في أذهان الرأي العام.

مفارقة تفضح الواقع

إخراج مئات الحمير من غزّة بترتيبات متقنة، بينما يموت البشر جوعاً أو من نقص الدواء، ليس مجرد خبر طريف أو غريب، بل هو مرآة لواقع شديد القسوة، الحدث يكشف عن تناقض صارخ في أولويات "الرحمة" في زمن الحرب، ويضع أسئلة صعبة أمام المجتمع الدولي: إذا كان من الممكن توفير الممرات الآمنة والرحلات المنظمة للحيوانات، فلماذا لا تُوفّر ذات الشروط للبشر؟ في النهاية، يظل هذا الخبر شاهداً على أن المأساة في غزة ليست فقط في القصف والحصار، بل أيضاً في المفارقات التي تعكس عالماً يختار أحياناً أن يكون "إنسانياً"... لكن فقط عندما لا يكون الأمر متعلقاً بالإنسان.

صرخة الاطباء الاوروبيين العائدين من غزة

هل بقيت ذرة من الانسانية في اوروبا؟

عندما يتحدث الأطباء، أولئك الذين اعتادوا مواجهة الألم والدماء كل يوم في غرف العمليات وأقسام الطوارئ، عن مشاهد تفوق قدرتهم على الاحتمال، فهذا يعني أنّ ما جرى في غزة ليس مجرد حرب، بل كارثة إنسانية لا سابق لها في القرن الحادي والعشرين.

الشهادات التي نقلها خمسة أطباء وأربع ممرضات عادوا مؤخراً من مهماتهم الإنسانية في غزة، والتي نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية، تكشف بوضوح أنّ ما ارتكبته "إسرائيل" في هذا القطاع المحاصر يرتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية.

لكن الأكثر صدمة ليس فقط ما رواه الأطباء من مشاهد تقشعر لها الأبدان، بل السؤال الذي ظلّ يطاردهم بعد عودتهم إلى باريس وجنيف وبروكسل: "هل بقيت ذرة إنسانية في أوروبا؟". هذا السؤال لا يوجَّه فقط إلى الحكومات الأوروبية المتواطئة بالصمت أو الدعم، بل أيضاً إلى المجتمعات الأوروبية التي بدت وكأنها استسلمت للتطبيع مع صور الموت الجماعي في غزة.

في هذه المقالة المطولة، نعرض أبرز ما جاء في شهادات الأطباء، ثم نحلل دلالاتها الإنسانية والسياسية، لنفهم لماذا تحولت غزة إلى اختبار قاسٍ لضمير العالم، وكيف كشفت هذه الشهادات عجز أوروبا عن التمسك بالقيم التي طالما تباهت بها.

الجحيم الذي لا يوصف

يقول الطبيب الفرنسي-الجزائري مهدى الملالي، طبيب طوارئ عمل ثلاثة أسابيع في غزة: "لا توجد كلمات قادرة على وصف جحيم غزة، جزء مني سيبقى هناك إلى الأبد، ولن أستطيع نسيان ما رأيته." هذه العبارة تختزل حجم المأساة، فالطبيب الذي اعتاد مواجهة مئات الإصابات في فرنسا، اعترف أنّ المشهد في غزة كسر كل معاييره المهنية والإنسانية، لم يكن أمامه سوى التعامل مع موجات متلاحقة من الأطفال الممزقين والأمهات اللواتي يبحثن عن أشلاء أبنائهن بين الركام.

أما الجراح الفرنسي فرانسوا گوردل، الذي رافق بعثة أطباء بلا حدود، فيقول إنه تحوّل إلى إنسان آخر بعد عودته: "في كل دقيقة كنت أسمع سقوط خمسة أو ستة صواريخ، الانفجارات تهز المستشفى كزلزال ضخم، والمرضى يتناثرون أشلاء أمام أعيننا."

من بين ما رآه الأطباء، مشهد مروّع رواه كارن هاستر، الممرضة التي خاضت عشرين مهمة إنسانية حول العالم: "في إحدى الغارات امتلأ المستشفى بجرحى بطونهم مفتوحة وأحشاؤهم ملقاة على الأرض، لم نملك وقتاً لنقل الموتى إلى المشرحة، كنا نضطر لجرّهم إلى زاوية الغرفة لإفساح المجال لموجة المصابين التالية."

أطفال بلا طفولة

ما تكرر في شهادات كل الأطباء تقريباً هو النسبة المهولة للأطفال بين الضحايا، لم يكن الأمر مجرد "أضرار جانبية"، بل نمط متكرر من القصف العشوائي على الأحياء السكنية المكتظة.

تقول الممرضة السويسرية سونام درایر كورنوت: "الأطفال في غزة لا يعرفون معنى الطفولة، جوع دائم، خوف متواصل، وصدمة صامتة، رأيت أطفالاً توقفوا عن الكلام والحركة وحتى عن البكاء."

المشهد لا يقتصر على صور الأجساد الممزقة، بل أيضاً على "الموت البطيء" الناتج عن الحصار: انعدام الغذاء، غياب الأدوية، وانهيار المنظومة الصحية، تقول الممرضة نفسها إنه مع نهاية مهمتها، وبعد شهرين من الحصار الكامل، لم يكن يتبقى في غزة أي دقيق، الناس يقتاتون على بقايا الأعشاب، بينما الأطفال يموتون جوعاً.

شهادات من قلب المأساة

من القصص التي نقلها الأطباء وتكشف فداحة الكارثة:

** عائلة كاملة من 30 فرداً وصلت دفعة واحدة إلى المستشفى الإندونيسي، جميعهم ضحايا قصف أثناء نومهم، الأم كانت في حالة ذهول، تبحث بين الأشلاء عن أولادها، بعد أن ودّعت ابنها الأكبر بقبلة على جبينه.

** رجل من دير البلح فقد ساقه في غارة، قال للأطباء: "يجب أن أذهب لأدفن أولادي"، بالنسبة له، كان دفن أطفاله أولوية تتجاوز الألم والجراحة.

** مدينة رفح التي كانت يوماً ما "ملجأ النازحين"، تحولت إلى أنقاض، يقول الأطباء: "اليوم لم يعد هناك مكان اسمه رفح، خان يونس مدمرة بالكامل، وشمال غزة بات صحراء من الركام."

عندما يصبح الموت عادياً

أحد أكثر الأبعاد المروعة في شهادات الأطباء هو كيف تحوّل الموت إلى "أمر عادي"، في البداية كان الطاقم الطبي ينهار أمام مشاهد الأطفال الممزقين، لكن مع استمرار تدفق الضحايا، لم يعد هناك وقت للبكاء أو التفكير، صاروا يتعاملون مع الأشلاء كجزء من الروتين اليومي.

هذا "التطبيع مع الموت" لم يدم طويلاً عند الأطباء، فعند عودتهم إلى أوروبا عاد إليهم كل الألم مضاعفاً، يقول سمير عدو، الجراح الفرنسي: "حكيت للإعلام الفرنسي عن الجوع وعن الأطفال المبتوري الأطراف، لكن لم أسمع أي صدى، عندها سألت نفسي: هل بقي لدينا نحن في فرنسا شيء من الإنسانية؟"

أوروبا بين القيم والمصالح

هذه الشهادات لا تفضح "إسرائيل" وحدها، بل تفضح أيضاً صمت أوروبا، فكيف يمكن للقارة التي بنت هويتها السياسية على "الدفاع عن حقوق الإنسان" أن تقف مكتوفة الأيدي أمام مجازر موثقة بالصوت والصورة؟

في باريس، خرج مئات آلاف المتظاهرين دعماً لغزة، لكن الحكومة الفرنسية اختارت الاصطفاف مع إسرائيل، بحجة "حقها في الدفاع عن نفسها".

في برلين، منعت السلطات أي شعار يرفع كلمة "فلسطين"، واعتقلت ناشطين بتهمة "معاداة السامية".

في بروكسل، اكتفت مؤسسات الاتحاد الأوروبي بتصريحات دبلوماسية باهتة، بينما واصلت بعض الدول تزويد "إسرائيل" بالسلاح.

هذا التناقض بين الشعوب المتعاطفة والحكومات المتواطئة جعل الأطباء العائدين يشعرون بالاغتراب، فهم يعرفون أن ما شاهدوه في غزة كفيل بإدانة "إسرائيل" في أي محكمة دولية، لكنهم يرون حكوماتهم تغض الطرف عمداً.

غزة اختبار أخلاقي للعالم

تاريخياً، ارتبطت أوروبا بمفاهيم مثل "العدالة"، "الكرامة الإنسانية"، و"عدم تكرار الهولوكوست"، لكن ما يجري اليوم في غزة يطرح سؤالاً مؤلماً: هل تبقى لهذه المفاهيم معنى، إذا كان يمكن السماح بإبادة شعب كامل على مرأى العالم؟

الأطباء الذين عادوا من غزة لم يطلبوا شيئاً لأنفسهم، بل حملوا رسالة واضحة:

** هناك شعب يُذبح جماعياً.

** هناك أطفال يموتون جوعاً.

** هناك مدن تُمحى من الوجود.

إن تجاهل هذه الحقيقة لا يعني فقط خيانة الفلسطينيين، بل يعني أيضاً انهيار القيم الأوروبية نفسها.

صمت الإعلام الغربي

إحدى النقاط التي ركز عليها الأطباء هي أن شهاداتهم لا تجد طريقها بسهولة إلى الإعلام السائد، في فرنسا مثلاً، تسيطر سردية "الأمن الإسرائيلي" على نشرات الأخبار، بينما يتم تهميش روايات الضحايا الفلسطينيين.

هذا التحيز الإعلامي يضاعف من صدمة الأطباء، لأنهم يدركون أن معركة غزة ليست عسكرية فقط، بل هي أيضاً معركة على الرواية، إذا بقيت أوروبا أسيرة دعاية تل أبيب، فإن الجرائم ستتواصل بلا محاسبة.

من الناحية القانونية، ما رواه الأطباء يشكل مادة دامغة لإدانة "إسرائيل" في محكمة الجنايات الدولية:

** الاستهداف المتعمد للمدنيين.

** القصف العشوائي للأحياء السكنية.

** الحصار الشامل الذي يسبب المجاعة.

كلها جرائم منصوص عليها في اتفاقيات جنيف، لكن العقبة الكبرى هي غياب الإرادة السياسية في أوروبا والولايات المتحدة لتفعيل هذه المحاكمات.

الأطباء شهود على الإبادة

أهمية هذه الشهادات تكمن في أن أصحابها أوروبيون، يعملون في مؤسسات إنسانية ذات مصداقية، لا يمكن اتهامهم بالانحياز السياسي، هم شهود عيان مهنيون، وصفوا ما رأوه بلغة الطب والإنسانية.

لهذا السبب، قد تشكّل شهاداتهم لاحقاً أدلة رئيسية في أي مسار قضائي أو حقوقي ضد "إسرائيل"، كما أنها تُحرج الحكومات الأوروبية التي لا تستطيع إنكار كلام أطبائها ومواطنيها.

غزة مرآة لإنسانية أوروبا

في نهاية المطاف، لم يسأل الأطباء أنفسهم: "كيف نساعد الفلسطينيين؟" فحسب، بل طرحوا سؤالاً أكثر خطورة: "هل بقيت إنسانيتنا نحن الأوروبيين على قيد الحياة؟"

هذا السؤال يعكس إدراكاً عميقاً بأن ما يحدث في غزة ليس كارثة محلية تخص الفلسطينيين وحدهم، بل هو امتحان عالمي للأخلاق، إذا قبلت أوروبا أن تُباد غزة بالصمت أو بالتواطؤ، فإنها تفقد آخر ما تبقى لها من مصداقية أخلاقية.

الأطباء العائدون من غزة لم يعودوا كما كانوا قبل سفرهم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل ستبقى أوروبا كما هي بعد أن سمعت شهاداتهم؟ أم إن هذا الجحيم سيظل يلاحقها، كجرح مفتوح في ضميرها، لسنوات طويلة قادمة؟

كشفتها الحرب بوضوح

وهن الدفاعات الاسرائيلية وتهاوي قبب الحماية

بعد انقضاء اكثر من شهرين على انتهاء الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني على ايران، بات جلياً أن الجوانب الفنية وخصائص هذه المواجهة ستظل محل دراسة وتمحيص في المحافل العامة ومراكز الأبحاث العسكرية والأمنية المتخصصة حول العالم لسنوات مديدة، وستُستقى من دقائق تجارب الطرفين دروس ثمينة للمعارك المقبلة.

ويتجلى هذا الأمر من خلال سيل التقارير المنشورة في أرقى مراكز الفكر العالمية، ووسائل الإعلام المرموقة في المنطقة وخاصةً في تركيا، وتصريحات الجنرالات وقادة الجيوش في شتى بقاع الأرض، مما يُبرهن أن إيران في هذه المعركة لم تواجه نظاماً مصطنعاً قاتلاً للأطفال فحسب، بل جابهت معظم القوى العسكرية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، مما يضاعف قيمة الإنجازات التي تحققت، ويرفع من شأنها.

ومن البديهي أن بعض هذه النتائج والإنجازات التي حققتها القوات المسلحة الإيرانية، وخاصةً القوة الجوفضائية للحرس الثوري الإيراني - كالتدمير الشامل لمعهد وايزمان - لن تكون ملموسةً وقابلةً للشرح الدقيق في المدى المنظور، بيد أن ثمة جوانب أخرى تستدعي تمحيصاً وتحليلاً أكثر دقةً في هذه الآونة. ومن بين هذه المباحث الجديرة بالتأمل يمكن التمعن في دقة وأساليب استخدام الأسلحة الإيرانية بعيدة المدى، وخاصةً الصواريخ الباليستية والتكتيكية، التي كان لها الأثر البالغ في التوصل إلى وقف إطلاق النار، وإلحاح أمريكا و"إسرائيل" على إنهاء الهجمات الإيرانية.

أسلحة "إسرائيل" المحلية: سراب يتبدّد أمام حقائق الميدان

تنعم "إسرائيل" بفيض المساعدات السنوية الأمريكية البالغة مليارات الدولارات وقدرات خطوط الإنتاج والقوى البشرية لهذه الدولة العظمى، غير أن هذا الأمر استحال في نهاية المطاف إلى "كعب أخيل" لهذا الكيان، تجلى بوضوح ساطع في أوقات المحن كعدوانه على الجمهورية الإيرانية، إذ على نقيض ما تروّج له الدعاية الصهيونية، لم تكن لديهم القدرة على الصمود أمام القوات المسلحة الإيرانية ولو لبضعة أيام معدودة. فالاعتياد على تلقي الأسلحة والذخائر بيسر وسهولة جعل هذا الكيان، خلافاً للصورة الإعلامية المصطنعة، ينأى بنفسه عن مسار التصنيع المحلي على مدى عقود طويلة، واقتصر دور بعض الشركات التسليحية مثل رافائيل وإلبيت على مجرد تجميع القطع الواردة من أمريكا؛ وقد تجلت الآثار السلبية لهذا النهج في مناسبات عديدة غير الحرب الأخيرة، حين نشبت خلافات سياسية بين واشنطن وتل أبيب حول قضايا إقليمية.

فعلى سبيل المثال، في أواخر عهد جو بايدن، قيّد وقف إمدادات الذخائر من أمريكا يد "إسرائيل" في مواصلة عدوانها على غزة، واضطروا خلال فترات متعاقبة، رغم مكنون صدورهم، إلى الرضوخ لوقف إطلاق النار في غزة ولبنان. فتقريباً جميع ذخائر الطائرات المقاتلة (بالإضافة إلى المقاتلات نفسها)، وقطع غيار الطائرات، والصواريخ الدفاعية، وحتى ذخائر المدفعية وقذائف الهاون الإسرائيلية مستوردة، مما يعني أن أي مواجهة عسكرية مع إيران لا يمكن أن تمتد لأكثر من فترة زمنية محددة سلفاً، لأن مخزون الذخائر ينضب بسرعة مذهلة ويحتاجون إلى وقت لإعادة ملء ترسانتهم من مخازن أمريكا وأوروبا.

الصهاينة ووهم القبة الدفاعية الأكثر كثافةً في العالم

في أعقاب ظهور الصواريخ الباليستية بعد الهجمات الصاروخية من العراق إبان حرب الخليج عام 1991، شيّد الكيان الصهيوني على مدى العقود المنصرمة أكثر شبكات الدفاع المضادة للصواريخ كثافةً وتعقيداً في العالم. وتشكّل رادارات غرين باين وسوبر غرين باين لنظام آرو، ورادار AN-TPY2 الأمريكي لنظام ثاد، حجر الزاوية في منظومة الرادارات للإنذار المبكر للتصدي للهجمات الباليستية الصهيونية. وتغطي أنظمة آرو 1 إلى 3، التي شهدت تطوراً متسارعاً منذ تسعينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا، طيفاً واسعاً من التهديدات بدءاً من صواريخ سكود وصولاً إلى الصواريخ متوسطة المدى.

وحلّ نظام مقلاع داوود محل باتريوت الأمريكي للتصدي للصواريخ الباليستية التكتيكية، بينما تتكفّل القبة الحديدية بالتصدي للصواريخ المدفعية. ونظراً لتباين مديات وأنواع الصواريخ، كانت صواريخ سلسلة آرو 2 و3 بمعاضدة أنظمة ثاد الأمريكية، الخيار الأمثل للصهاينة للدفاع عن أنفسهم ضد الصواريخ الإيرانية في عمليات "الوعد الصادق" الثلاث، ولم نشهد سوى في حالات نادرة استخدام مقلاع داوود والقبة الحديدية ضد أهداف خاصة.

وعلى الرغم من ادعاء شركات صناعة السلاح في "إسرائيل" منذ أمد بعيد بالتصنيع المحلي لأنظمة الدفاع لهذا الكيان، إلا أن الحقيقة الناصعة هي أن جميع الأنظمة المذكورة تُصنع ما بين 50 إلى 80 بالمائة من مكوناتها في خطوط الإنتاج على الأراضي الأمريكية، ولا تُسلم إلا للتجميع النهائي إلى شركات مثل IAI، وفيما يلي نستعرض نبذةً عن بعضها.

نظام "مقلاع داوود" الدفاعي

طُوِّر هذا النظام الدفاعي متوسط المدى، الذي اعتُبر بديلاً لأنظمة هوك وباتريوت في خدمة القوات العسكرية الإسرائيلية، للتصدي لطيف واسع من الأهداف من المركبات الجوية المأهولة وغير المأهولة إلى صواريخ كروز والصواريخ الباليستية، بشكل مشترك بين شركتي رافائيل الإسرائيلية وريثيون الأمريكية، ودخل الخدمة عام 2017.

وبالإضافة إلى التعاون مع رافائيل في الإنتاج المشترك لصاروخ ستونر (الصاروخ المستخدم في النظام)، تضطلع شركة ريثيون الأمريكية أيضاً بإنتاج وحدات إطلاق النار للنظام. وتنتشر فرق هذه الشركة في أكثر من 30 ولاية على امتداد الأراضي الأمريكية للمشاركة في مشروع إنتاج مكونات نظام مقلاع داوود الدفاعي.

نظام "القبة الحديدية" الدفاعي

ابتُكر هذا النظام للتصدي لقذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى الخفيفة والمدفعية، وقذائف المدفعية، والمركبات الجوية غير المأهولة، في أعقاب دروس الحرب في جنوب لبنان في تسعينيات القرن الماضي، وتساقط الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات المجاورة في مطلع الألفية الثالثة، وبلغ مرحلة التشغيل الفعلي عام 2011.

طُوِّرت القبة الحديدية في بادئ الأمر من قبل شركتي رافائيل وصناعات الفضاء الإسرائيلية (IAI)، لكن بعد إثبات نجاعتها للقوات العسكرية الإسرائيلية والحاجة الملحة إلى توسيع نطاق إنتاجها لتلبية المتطلبات المتزايدة، أُعلن في جويلية 2014 أن شركة ريثيون الأمريكية ستنخرط في إنتاج أجزاء من صاروخ تامير (الصاروخ المستخدم في النظام).

وبعد سنوات من المفاوضات، أبرمت شركتا رافائيل وريثيون في أكتوبر 2023 اتفاقيةً لتشييد مصنع في مدينة كامدن الشرقية بولاية أركنساس. ووفقاً للاتفاق، سيتولى هذا المصنع إنتاج صواريخ تامير لاستخدام القوات العسكرية الأمريكية (التي اقتنت نظام القبة الحديدية) وحلفاء أمريكا الآخرين. وبالإضافة إلى خطة إنتاج الصواريخ بشكل متكامل على الأراضي الأمريكية، كان ما بين 55 و75 بالمائة من مكونات صواريخ الاعتراض تامير، يُصنع من قبل شركة ريثيون في منشآتها بولاية أريزونا الأمريكية ويُرسل إلى "إسرائيل" للتجميع، حتى قبل إبرام هذا الاتفاق.

آرو (السهم) 3

دخل نظام الدفاع آرو 3 (حيتس بالعبرية)، الذي يُعد الرهان الأساسي للدفاع الإسرائيلي ضد الصواريخ الباليستية متوسطة المدى والعابرة للقارات، حيز الإنتاج منذ عام 2017. ومنذ عام 2008 حتى الآن، خصصت الحكومة الأمريكية، كجزء من برنامج الدفاع المضاد للصواريخ المشترك مع "إسرائيل"، ما معدله 90 مليون دولار سنوياً لمشروع تطوير وإنتاج هذا النظام. كما أُجريت بعض اختبارات هذا النظام، بما في ذلك اختبارات عام 2019، على الأراضي الأمريكية وفي ولاية ألاسكا النائية.

وتتولى شركة ستارك (STARK)، وهي فرع من صناعات الفضاء الإسرائيلية لكنها متمركزة في الولايات المتحدة في مدينة كولومبوس بولاية ميسيسيبي، مسؤولية إنتاج الكنيسترات (الأنابيب الحاضنة للصواريخ) لصواريخ نظام آرو 3. وفي المجمل، يُصنع قرابة نصف مكونات هذا النظام الدفاعي على الأراضي الأمريكية.

المشاركة المباشرة للدفاعات الأمريكية في الحرب الأخيرة مع إيران

بالإضافة إلى جميع المساعدات المذكورة آنفاً، وبدافع الهلع الذي استبدّ بأمريكا و"إسرائيل" من القدرة الصاروخية الإيرانية، نشر الجيش الأمريكي قبيل اندلاع الحرب الأخيرة بطاريةً من نظام الدفاع ثاد في صحراء النقب، والتي وفقاً لمصادر متعددة، رافقها نشر ما يناهز 100 إلى 150 صاروخاً اعتراضياً من هذا النظام؛ واستُخدم عدد من صواريخ ثاد في التصدي للصواريخ الباليستية التي انطلقت من اليمن. كما شاركت المدمرات البحرية الأمريكية المبحرة في شرق البحر المتوسط، على غرار عمليتي "الوعد الصادق 1 و2"، في محاولة اعتراض الصواريخ الباليستية

"إسرائيل" باستخدام أنظمة ستاندارد 2 و3.

وفيما يتعلق باعتماد الدفاع الجوي الإسرائيلي على العون الأمريكي، فقد أفرز عيوباً جوهريةً للجيش والحكومة الصهيونية يمكن استثمارها في المواقف المناسبة. فغياب التصنيع المحلي لصواريخ الدفاع الجوي الإسرائيلية يجعلها رهينةً دائمةً لإرسال شحنات جديدة أمريكية، وأي اشتباك مستقبلي يتطلب الضوء الأخضر والتنسيق المسبق مع واشنطن، لكن من ناحية أخرى، ونظراً لافتقار "إسرائيل" إلى الميزانية والموارد البشرية الكافية، فإن الاعتماد على قدرات خطوط الإنتاج والقوى البشرية الأمريكية والميزانية الهائلة للمساعدات الأمريكية لمشروع الدفاع الإسرائيلي، جعل أي ضغط على مصالح وقوات هذا البلد في المنطقة ينعكس حتماً على منظومة الدفاع الصهيونية.

ما تأثير نتائج الوعد الصادق 1 و2 في الحرب الأخيرة؟

كشفت تجربة عملية الوعد الصادق 1 للقادة الإيرانيين، أن مفتاح الظفر في مجابهة دفاعات العدو يكمن في إشباعها سواء بشكل شامل أو مركّز لاستنزاف مخزون الصواريخ الاعتراضية. وبرهنت عملية الوعد الصادق 2 على نجاعة هذا النهج بعبور عشرات الصواريخ حاجز الدفاع وإصابتها قاعدة نيفاتيم الاستراتيجية، وفي عملية الوعد الصادق 3 أيضاً، حقّق إطلاق الصواريخ المتواصل، وخاصةً التركيز في الأيام الأخيرة على مناطق بعينها ظهرت فيها ثغرات دفاعية، نجاحات باهرة، حيث أثمرت عمليات الإطلاق الأقل عدداً في الأيام الأخيرة من الحرب التي استمرت 12 يوماً، نتائج أكثر إبهاراً وسجلت إصابات متعددة، مما كشف بجلاء عن وهن الدفاع المضاد للصواريخ للكيان الصهيوني رغم كونه الأضخم والأكثر كثافةً.

بالإضافة إلى ذلك، من الناحية الاجتماعية، فإن الكيان الصهيوني دولة شحيحة السكان ومفككة الأوصال، وفي حال تولّد شعور عميق بانعدام الأمن، تواجه معضلة الهجرة المعاكسة ومشكلات جسيمة، وهو ما تجلى في الحرب الأخيرة، كما أن الأحزاب المناوئة للحكومة القائمة، تجعل الوضع السياسي عسيراً على النظام الحاكم بسهولة في حال نشوء مثل هذا الوضع المضطرب.

ومن الاعترافات المتكررة لوسائل الإعلام والخبراء الإسرائيليين والأمريكيين بشأن الحرب الأخيرة، أن عدوان الصهاينة على إيران كبّد أنظمتهم وميزانيات دفاعهم الصاروخي ثمناً فادحاً، وبحسب صحيفة هآرتس، فإنه بعد أيام معدودة فقط من اندلاع الاشتباك، أوشك مخزون صواريخ آرو الإسرائيلية الاعتراضية على النضوب.

ويبلغ سعر كل صاروخ آرو3- نحو ثلاثة ملايين دولار، وكل صاروخ ثاد أمريكي أربعة أضعاف هذا المبلغ الباهظ.

ووفقاً لتحليل هآرتس، أُطلق حوالي 100 صاروخ "ثاد" خلال الحرب، بيد أن تقارير لاحقة من وسائل إعلام أمريكية مثل سي إن إن، أفادت أن هذا الرقم بلغ 150 على الأقل، وهو ما يعادل ربع إجمالي مخزون الجيش الأمريكي منذ بداية إنتاج هذا الصاروخ.

ووفقاً لهذه التقديرات عينها، بلغت التكلفة الإجمالية لعمليات الاعتراض الإسرائيلية والأمريكية 1.5 مليار دولار كحد أدنى.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نلحظ أن خوف وجزع الجيشين الأمريكي والإسرائيلي لم يقتصر على البعد المالي فحسب، لأن صناعة هذه الأنظمة بالغة التعقيد ومعدل إنتاجها محدود للغاية. فوفقاً للإعلان الرسمي لوكالة الدفاع الصاروخي الأمريكية، تم إنتاج 12 صاروخ "ثاد" فقط في عام 2025، ومن المتوقع إنتاج 37 صاروخاً إضافياً كحد أقصى لعام 2026، وهو ما قد لا يتحقق في نهاية المطاف.

وينبغي أيضاً الإشارة إلى أن هذه الإحصاءات والأرقام، التي أثارت قلقاً بالغاً لدى الكيان الصهيوني وداعميه، نُشرت حصراً من قبل وسائل الإعلام المرتبطة بهذا الكيان والولايات المتحدة، والتي تم استقاؤها حتماً بنظرة متفائلة أو بناءً على الإحصاءات المقدمة من المسؤولين الأمريكيين، وقد تتباين تبايناً كبيراً عن الحقائق الميدانية، بيد أن هذه الأرقام ذاتها تُظهر أنه في حال استمرار الحرب ولو لأسبوع واحد إضافي، أي ضغط هائل ومجاعة صاروخية كانت ستعصف بنظام الدفاع الإسرائيلي.

ويكتب آري سيكوريل، نائب السياسة الخارجية في المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي (جينسا)، في أحدث تحليلاته حول الحرب الأخيرة: "تواجه الولايات المتحدة الآن تحدي إعادة تزويد صواريخ اعتراضية تبلغ تكلفة الواحد منها نحو 12.7 مليون دولار. وبناءً على التقديرات، تلقت الولايات المتحدة 11 صاروخ ثاد فقط في عام 2024، ومن المقرر أن تتسلم 12 صاروخاً إضافياً بحلول نهاية العام. وبحلول نهاية السنة المالية 2026، من المحتمل توفير ما بين 25 إلى 37 صاروخاً آخر".

علاوةً على ذلك، وبحسب مجلة "ستارز آند سترايبس"، التي تقدم الأخبار والمعلومات للمجتمع العسكري الأمريكي، قد تستغرق إعادة بناء مخزون ثاد للجيش الأمريكي بالكامل، ما يصل إلى 8 سنوات بهذه الوتيرة البطيئة للإنتاج، خاصةً مع الأخذ بعين الاعتبار عقود المبيعات الخارجية، بما في ذلك صفقة بقيمة 15 مليار دولار مع المملكة العربية السعودية لتوريد سبعة أنظمة ثاد و360 صاروخاً اعتراضياً، وعقد دفاعي بقيمة 42 مليار دولار مع قطر يشمل الأنظمة عينها.

وتكتب وول ستريت جورنال أيضاً: "كشفت موجة الهجمات الصاروخية الواسعة النطاق التي شنتها إيران على الأراضي المحتلة خلال الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني، عن فجوة هائلة في مخزون الصواريخ الاعتراضية الأمريكية، ولو نفذت إيران بضع هجمات صاروخية كبرى أخرى، لكانت إسرائيل قد استنفدت مخزونها من صواريخ 'آرو 3' المتطورة بالكامل".

لكن هل بلغت هذه الإطلاقات الصاروخية غاية النجاعة؟ وفقاً لنتائج تقرير المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي (جينسا) وحده، في الفترات التي كان فيها أكثر من 60% من الصواريخ الاعتراضية المستخدمة ضد الصواريخ الإيرانية من طراز ثاد، ارتفع معدل إصابة الصواريخ الإيرانية لأهدافها بشكل ملحوظ، وهو ما قد يشير، وفقاً لتحليل المعهد المذكور، إلى القيود التشغيلية الجوهرية لنظام ثاد في مواجهة الهجمات المكثفة والمتتالية.

مناورة نتنياهو المخادعة في الاتفاق الشامل

مساعٍ عربية لارغام المقاومة الفلسطينية على الاستسلام

بعد انقضاء يومين على وفود الوفد الرفيع لحركة حماس إلى القاهرة، أماطت مصادر مطلعة اللثام عن أن المباحثات بين وفد الحركة وكبار المسؤولين المصريين اشتملت على إيضاحات وافية من قيادات حماس بشأن تصريحات خليل الحية، زعيم الحركة في غزة، تلك التصريحات التي أجّجت نار الغضب المصري في الآونة الأخيرة، كما تطرقت المحادثات إلى المقترحات المتصلة بأتون الحرب، ومفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وكان خليل الحية قد أطلق قبل أيام معدودة سهام النقد الحادة صوب الدول العربية لتقاعسها وتخاذلها إزاء ما يجري من مآسٍ في القطاع المنكوب، موجّهاً سهام النقد نحو الدور المصري في عرقلة وصدّ قوافل المعونات المرسلة إلى أبناء غزة المحاصرين.

ودعا الحية علناً مصر إلى تخفيف القيود المفروضة على معبر رفح، بيد أن تصريحاته قوبلت بسخطٍ بالغ من الجانب المصري الذي عدّها خارجةً عن المألوف، وبمثابة خطوات استفزازية تتجاوز حدود الدبلوماسية المعهودة، وعلى هذا المنوال، ترددت الأنباء خلال الأيام المنصرمة عن نشوب أزمة بين حماس والقاهرة، غير أن زيارة وفد الحركة إلى مصر بددت غيوم التوتر التي خيّمت على العلاقات بين الطرفين إلى حد بعيد.

مناورات نتنياهو الماكرة لـ"الاتفاق الشامل" ومساعي إخضاع حماس

تتزامن هذه التطورات مع مساعٍ حثيثة يبذلها الوسطاء في الدوحة والقاهرة وأنقرة للضغط على حماس لقبول مقترح جديد، يستند إلى ما بات يُعرف بفكرة "الاتفاق الشامل" الذي يضع أوزار الحرب ويفضي في نهاية المطاف إلى نزع أسلحة المقاومة في قطاع غزة، وهو المطلب الذي ما فتئ الكيان الصهيوني يلحّ عليه.

وفي هذا المضمار، جاهر بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بأن الجهود تنصبّ الآن على إبرام اتفاق شامل، وأنه لا سبيل إلى اتفاق جزئي، مؤكداً أنهم لن ينكصوا على أعقابهم، ويعني نتنياهو بالاتفاق الشامل، ذلك الذي يُفضي إلى تجريد المقاومة من سلاحها، الذي هو عماد صمودها وركيزة وجودها.

وأفضى مسؤول مصري ضليع بخفايا المفاوضات لصحيفة الأخبار قائلاً: "إن المرونة التي أبداها وفد حماس، سواء في ما يتعلق باحتمال وجود قوات دولية عربية في غزة بمهام محددة ريثما يتم تجهيز الشرطة وإرساء دعائم الأمن، أو تشكيل حكومة انتقالية برئاسة سمير حليلة، رجل الأعمال الفلسطيني، تعكس تفاهماً أولياً وأجواءً متفائلةً".

وأردف المسؤول المصري: "إن إصرار حماس على الاحتفاظ بسلاح المقاومة في هذه المرحلة الدقيقة يبدو مفهوماً لدى القاهرة، وسيتم الاتفاق على أطرٍ محددة لمهمة القوات الدولية التي ستدخل قطاع غزة، وطبيعة إجراءات المقاومة التي ستلتزم بضبط النفس ولن تبادر بشنّ هجمات ضد القوات الإسرائيلية".

وفي هذا السياق، أحاط جهاز المخابرات المصري وفد حماس علماً بخطة شاملة لإنهاء الحرب عبر اتفاق ذي شقين: الأول، اتفاق كبير لتبادل الأسرى، والثاني، آلية محكمة لضمان أمن غزة في المستقبل المنظور.

تفاصيل خطة إخماد أوار الحرب في غزة كما تنقلها المصادر العبرية

من الجهة الإسرائيلية، أماطت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية اللثام عن أن المسؤولين المصريين قدّموا خطةً جديدةً لوفد حماس، ترتكز على اتفاق شامل للإفراج الفوري عن جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل إطلاق سراح عدد متفق عليه من الأسرى الفلسطينيين، وسيفضي هذا الاتفاق إلى إخماد نيران الحرب المستعرة في غزة.

وشددت هذه المنصة الإعلامية الصهيونية على أن الخطة تتضمن أحكاماً صريحةً لوقف إنتاج وتهريب السلاح في غزة، والإبعاد الرمزي لبعض قادة حماس خارج حدود القطاع مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي تدريجياً تحت مظلة إشراف دول عربية والولايات المتحدة من غزة، إلى حين التوصل إلى حلٍ نهائي بشأن الأسلحة وإدارة دفة الحكم في غزة.

وأوضحت "يديعوت أحرونوت" أن هذه الخطة تلزم حماس بقبول وقف إطلاق نار ممتد الأمد وتعليق نشاط جناحها العسكري خلال فترة انتقالية، مع ضمانات راسخة من الوسطاء وتركيا بعدم لجوء الحركة مجدداً إلى استخدام ترسانتها.

مساعٍ عربية حثيثة لتنفيذ مطالب الصهاينة بتجريد المقاومة من سلاحها

وكشفت قناة "كان" التلفزيونية الإسرائيلية من جانبها أن المرحلة القادمة ستشمل رقابةً دوليةً على نزع أسلحة الفصائل الفلسطينية تدريجياً، ربما مع إيداع الأسلحة في مستودعات تحت إشراف السلطة الفلسطينية وقوات عربية.

كما أفادت القناة الإسرائيلية الـ12 بأن الخطة الجديدة للوسطاء تسعى إلى حلول وسطى مثل التعليق المؤقت للنشاط العسكري لحماس تحت مظلة رقابة وضمانات دولية، وليس المطالبة بتسليم كامل لترسانة الحركة حتى التوصل إلى اتفاقات نهائية، وإذا تكللت المساعي الجارية بإكليل النجاح، فقد يعلن دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، في القريب العاجل عن انطلاق مفاوضات لوقف إطلاق نار شامل وفق هذا المنظور.

وذكرت صحيفة "معاريف" العبرية أن الأمريكيين يقفون وراء هذه الخطة، شريطة تفكيك القدرات العسكرية لحماس، ولو على نحوٍ تدريجي، مع إشراك السلطة الفلسطينية في دفة إدارة غزة مستقبلاً، وفي هذا الخضم، تبدي السعودية والإمارات ميلاً ضمنياً لدعم أي ترتيبات تتعلق بغزة في إطار لجنة عربية، ما يعكس دعماً إقليمياً واسع النطاق للخطة الجديدة لإنهاء حرب غزة المستعرة.

وفي السياق ذاته، أفادت قناة "كان" التلفزيونية الإسرائيلية بأن الوفد الإسرائيلي المفاوض على أهبة الاستعداد للتوجه إلى القاهرة في غضون أيام معدودة في حال أحرزت محادثات المصريين مع حماس تقدماً ملموساً، للتهيؤ لمفاوضات مباشرة حول تفاصيل الاتفاق المقترح.

وأفاد موقع "أكسيوس" الأمريكي بأن "إسرائيل" تدرس إمكانية إيفاد وفد رفيع المستوى إلى الدوحة في نهاية هذا الأسبوع، ما يشير إلى أن مفاوضات ستُجرى بشأن اتفاق شامل يضع أوزار الحرب ويطلق سراح جميع الرهائن (الأسرى الصهاينة).

حماس لن تلقي بسلاحها طوعاً

بيد أن مسؤولاً مصرياً ضليعاً بمسار المفاوضات أفصح في حديث لصحيفة الأخبار عن اعتقاد الجانب الأمريكي بأن حماس لن ترضخ للمقترح الجديد، وهذا ما سيدفع "إسرائيل" إلى تنفيذ تهديداتها بشنّ حملة عسكرية واسعة النطاق للسيطرة على مدينة غزة.

وفي هذا المضمار، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية النقاب عن أن المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين يرون أن احتمال موافقة حماس على نزع سلاحها ضئيل للغاية، وأن الحركة لن تلقي بسلاحها طوعاً، ورغم زعم مصر وقطر بأن حماس مستعدة للتخلي عن زمام السلطة في غزة، إلا أن "إسرائيل" تتشبّث بشرط نزع السلاح الذي يراه الوسطاء غير قابل للتحقق، على الأقل في هذه المرحلة الراهنة.

الخلافات السعودية المصرية في ملف غزة المتفجر

في غضون ذلك، عاد اقتراح نشر قوات دولية في قطاع غزة إلى صدارة المشهد، وتجددت المناقشات حول طبيعتها والدول التي يمكن أن توفد قواتها إلى غزة. وفي هذا الإطار، أبدت القاهرة استعدادها للانخراط في هذه الخطة، شريطة إضفاء صبغةٍ دولية عليها واشتمالها على عناصر عسكرية من دول أوروبية وحصولها على تفويض من هيئة الأمم المتحدة، كما تأبى مصر أن تتحمل مسؤولية قطاع غزة وإدارة شؤونه تحت أي ظرف من الظروف.

من جهة أخرى، تلوح في الأفق مخاوف جدية بشأن تحركات محمد بن سلمان، ولي عهد المملكة العربية السعودية، فيما يتصل بملف غزة وميله لفرض خيارات بعينها بالتنسيق مع الأردن، تدفع المقاومة نحو الاستسلام التام والخنوع المطلق.

ووفقاً لمصادر مصرية، هذا ما أورث القاهرة شيئاً من التردد، وعلى الرغم من التنسيق الدبلوماسي الظاهري بين القاهرة والرياض، بدأت تطفو على السطح توترات متجذرة حول غزة في ظل رؤى متباينة.

وشدّد المصدر المصري على أن مطالب المملكة العربية السعودية تشمل الضغط على المقاومة الفلسطينية للرضوخ لإملاءات الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ودعم بعض مخططات النفي عبر آليات متنوعة حظيت بموافقة الأردن، وفي الوقت نفسه، تتصدى القاهرة لهذا المسعى دبلوماسياً في الوقت الراهن، من خلال التنسيق والتواصل الوثيق مع حماس.

تصعيد غير مسبوق بين الجزائر وفرنسا

تاريخ من الشد والجذب يعود إلى الواجهة

محمد بن محمود ؟

تعيش العلاقات الجزائرية – الفرنسية واحدة من أسوأ فتراتها منذ سنوات، بعد أن تبادل الطرفان خطوات وقرارات وصفت بغير المسبوقة، في مشهد يعكس عمق التوتر وانسداد قنوات الحوار السياسي بينهما. فالتاريخ الطويل للعلاقات، المليء بالتجاذبات منذ الاستقلال، عاد ليطفو على السطح بقوة، لكن هذه المرة في سياق دولي وإقليمي يضاعف من حدة الأزمة.

بداية الشرارة كانت مع قرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إصدار تعليمات بتشديد شروط منح التأشيرات للمسؤولين الجزائريين، وتعليق العمل باتفاق الإعفاء الممنوح منذ عام 2013 لحاملي الجوازات الرسمية والدبلوماسية. خطوة باريس جاءت، بحسب متابعين، كردّ مباشر على تحركات جزائرية أزعجت الإليزيه، من بينها تشدد الموقف الجزائري إزاء ملفات إقليمية كالصحراء الغربية، ورفض الجزائر ما تعتبره تدخلات فرنسية في شؤونها الداخلية.

رد الجزائر لم يتأخر. فقد استدعت وزارة الخارجية القائم بالأعمال في السفارة الفرنسية بالجزائر، وأبلغته بإجراءات غير مسبوقة: إنهاء استفادة السفارة من عقارات مملوكة للدولة كانت تحت تصرفها مجاناً، وإعادة النظر في عقود إيجار سابقة بشروط تفضيلية. كما ألغت من جانبها اتفاق الإعفاء من التأشيرة، معتبرة أن فرنسا انتهكت التزاماتها بموجب عدة اتفاقيات ثنائية، من أبرزها اتفاق 1968 بشأن حرية تنقل وإقامة وتشغيل الجزائريين في فرنسا، واتفاق 1974 القنصلي، واتفاق 2013 الخاص بجوازات السفر الدبلوماسية وجوازات المهمة.

الخطاب الجزائري الرسمي وصف الإجراءات الفرنسية بأنها «ابتزاز وضغط» يهدف إلى ليّ الذراع، مؤكداً أن الجزائر لن ترضخ لأي شكل من أشكال الإكراه. أما باريس، فحرصت على إظهار موقفها كخطوة «إصلاحية» لإعادة ضبط العلاقات بما يتماشى مع ما تعتبره التزامات متبادلة، لكن لغة ماكرون وحكومته حملت إشارات واضحة إلى أن فرنسا باتت ترى أن الحوار التقليدي مع الجزائر لم يعد كافياً، وأن الأدوات الضاغطة قد تكون أكثر فعالية.

هذا التراشق السياسي والدبلوماسي ليس حدثاً معزولاً، بل هو امتداد لمسار من الأزمات المتراكمة. فمنذ دعم فرنسا لخطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية، وهو ملف حساس بالنسبة للجزائر، انحدرت العلاقات بسرعة. تلته خلافات حول قضايا التأشيرات، واعتماد الدبلوماسيين، وملف ترحيل المهاجرين في وضعية غير قانونية، حيث تتهم باريس الجزائر بعدم التعاون الكافي، بينما ترى الجزائر أن فرنسا تفرغ الاتفاقيات من مضمونها وتتنصل من واجباتها الإنسانية والقانونية.

تتجاوز هذه الأزمة الطابع الثنائي، إذ تأتي في سياق عالمي يتسم بإعادة تشكيل التحالفات. فالجزائر عززت علاقاتها في السنوات الأخيرة مع قوى مثل الصين وروسيا وتركيا، وهو ما يُقرأ في باريس كابتعاد تدريجي عن الفلك الفرنسي التقليدي. كما أن ملفات الطاقة، خاصة الغاز الجزائري، أضفت على الخلافات طابعاً استراتيجياً، خصوصاً في ظل حاجة أوروبا الماسة لمصادر بديلة بعد الحرب في أوكرانيا.

في المقابل، تحاول فرنسا إعادة تثبيت نفوذها في شمال أفريقيا والساحل، بعد أن واجهت تراجعاً حاداً في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. هذا التراجع دفع باريس إلى التشبث أكثر بالعلاقات مع الرباط وتونس، وربما ممارسة ضغوط على الجزائر لإبقائها في دائرة التوازنات التي تخدم المصالح الفرنسية. لكن حسابات الجزائر مختلفة، فهي ترى نفسها لاعباً إقليمياً مستقلاً، يسعى لإعادة صياغة موقعه في النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحه السيادية، بعيداً عن الهيمنة التقليدية.

المؤشرات الحالية توحي بأن الأزمة لن تهدأ سريعاً. فالتصعيد المتبادل قد يفتح الباب أمام إجراءات إضافية، مثل تقليص التعاون الأمني أو الاقتصادي، أو تجميد بعض المشاريع المشتركة. ورغم أن الطرفين يدركان أن القطيعة الكاملة ليست خياراً واقعياً بحكم حجم المصالح المتبادلة، إلا أن استمرار الخطاب الحاد وغياب قنوات التهدئة ينذران بمزيد من التباعد.

الطريق إلى التهدئة يمر حتماً عبر إعادة بناء الثقة، وهو أمر يبدو صعباً في ظل تصلب المواقف الراهنة. فباريس مطالبة بمراجعة نظرتها إلى الجزائر كدولة تدور في فلكها، والاعتراف بحقها في صياغة سياساتها الخارجية دون وصاية. في المقابل، تحتاج الجزائر إلى إدارة خلافاتها مع فرنسا بمنطق يحافظ على مصالحها الاقتصادية والجالية الكبيرة في فرنسا، دون التفريط في ثوابتها السيادية.

الأزمات بين الجزائر وفرنسا ليست جديدة، لكنها هذه المرة تتغذى من سياق دولي متقلب، ومن إرث تاريخي مثقل بملفات لم تُغلق بعد. وإذا لم يتم احتواء الموقف، فقد يجد الطرفان نفسيهما أمام مسار طويل من الشد والجذب، يستهلك طاقتهما ويحدّ من قدرتهما على التعاون في ملفات حيوية للجانبين.

ويبقى السؤال مفتوحاً: هل ستتغلب لغة المصالح على لغة التحدي، أم أن مسلسل التصعيد سيستمر حتى إشعار آخر؟